

رسالة
الميّاحدة المُرضيَّة
المتعلقة بـ(من) الشرطية

للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عيسى بن يوسف بن هشام المصري
(٢٦١-٧٠٨)

مقدمة إلى بحث دراسة حول خبر سرطان
الدكتور مازن المبارك
أستاذ العربية في كلية الآداب من جامعة دمشق

د. مازن المبارك

دمشق - بيروت



رسالة
المباحثة المرضية
المتعلقة بـ(من) الشرطية

جَمِيعُ الْجُمُوقِ محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٨ - ١٩٨٧ م



لِلطباعة والتَّشْرِيف والتَّوزِيع
رسن - شاعر سالم البارودي - بناء خوري وصالحي - ص. ب. ٣١١ - هاتف ٢٢٥٨٧٧
بيروت - ص. ب. ٦٣١٨ / ١١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء
والمرسلين، سيدنا محمد وأله الطيبين، وبعد.

فهذه رسالة صغيرة تدور مسائلها حول (من) الشرطية، وهي واحدة من رسائل صغيرة كثيرة وضعها ابن هشام (- ٧٦١ هـ) في مناسبات مختلفة، فمنها ما كان جواباً عن سؤال أو سئلة وجهت إليه، ومنها ما كان حول أقوال قيلت وآراء ذكرت، فعرضها وعلق عليها، ومنها ما دار حول إعراب كلمة اختلفت آراؤ النحاة فيه، ومنها ما وضعها ناقلاً فيها مناظرة أو محاورة دارت بينه وبين واحد من علماء عصره كهذه المباحث التي أورد ابن هشام فيها محاورة أو مذاكرة كانت بينه وبين تقي الدين السبكي (- ٧٥٦ هـ) حول مسائل تتصل بـ(من) الشرطية.

وقد كنت على نية الاكتفاء بتحقيق النص ونشره، ولكنني رأيت الحاجة داعية إلى التفصيل في الكلام على المطبوع من آثار ابن هشام، تعريفاً بها وتنبيهاً عليها، فقد أصبح الوطن العربي أسيير حدود تفصيل سكان قطر من أقطاره عن العرب في القطر الآخر، وتحججهم عمما صدر في غير قطرهم من كتب! ورأيت الحاجة أيضاً داعية إلى بيان موضع ترجمة المؤلف التي تجزيء عن غيرها، فجعلت ذلك مقدمة للنص.

ورأيت إحدى مسائل «المباحث» تدور حول خبر اسم الشرط، وهو موضوع اختلفت فيه آراء القدماء، وتعرض له المحدثون في مصر وسوريا والعراق ولبنان، واستمر خلافهم حوله تبعاً لاختلاف القدماء فيه، وهو موضوع كثير الورود في الكتب المدرسية، فألحقت بالنص عرضاً لأقوال بعض النحويين يمثل آراءهم على اختلافها، وناقشت ما قالوه محاولاً الاهتداء إلى رأي واحد استخلصته منها واصطفيته، رأيته أقرب إلى الصواب، وأبعد عن الشذوذ، وألصق بما أصله النحويون من منهج نحوي ومعنى اصطلاحي. وهو رأي - إذا اطمأنت إليه نفوس الرملاء من مؤلفين ودارسين، وهو ما أرجوه - يتيح أن نضرب صفحأً في تأليفنا وتدریسنا عن ذكر غيره من الآراء، ويزيد السعي لتخلص الكتب الموضوعة لغير المختصين من الآراء الخلافية التي ينبغي حصرها في الدراسات التخصصية العالية.

وأما الفهارس فقد اقتصرت منها على فهرس المصادر، وتركت سائرها لصغر النص، وندرة الشواهد فيه.

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لخدمة العربية ونفع طلابها، والحمد لله رب العالمين.

دمشق ٢٥ ربيع الأول ١٤٠٧

٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٦

الدكتور مازن المبارك

ابن هشام وآثاره المطبوعة

هو أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري مولداً ووفاة (٧٠٨ - ٧٦١ هـ).

أحد أئمة العربية الأعلام المشهود لهم بالتبصر في العلم والتدقيق في مسائله واستقصاء جزئياته وحل مشكلاته، أكثر من التدريس والتأليف وبلغ الغاية في حسن السيرة علمًا وخلقًا، وعده ابن خلدون أنحى من سيفيه: انتفع به خلق كثير لأنه وضع كتبه على أشكال مختلفة ومستويات متباينة ومتردجة حجمًا وعلماً وعمقاً ومنهجاً وأسلوباً؛ فكانت له الرسائل الصغيرة التي تتناول جزئية نحوية، وكان له السفر المستوعب الشامل، كان منها المختصرات المبسطة التي تنفع جماعة الطلاب والمبتدئين^(١)، وكان منها ما «تشدّ الرجال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعودونه»^(٢). وقد ذكر أصحاب التراجم لابن هشام كتاباً بلغت الخمسين منها المطبوع والمخطوط والمفقود.

ونورد فيما يلي أسماء ما عرفناه من الكتب المطبوعة لابن هشام، ثم نعقب بذكر أماكن ترجمته، وفي بعضها حديث مفصل عن آثاره

(١) من وصف ابن هشام للنقدمة الصغرى المسماة «الإعراب عن قواعد الإعراب» في مقدمته لكتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعارات».

(٢) من وصف ابن هشام لكتابه «المغني» في مقدمته.

المخطوطة^(١) - اختصاراً لهذه المقدمة وإرشاداً لمن يرغب في المزيد:

١ - اعتراض الشرط على الشرط:

طبع في الأردن عام ١٩٨٦ بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز.

٢ - الإعراب عن قواعد الإعراب:

وهو الموصوف بـ«المقدمة الصغرى» كما نصّ على ذلك ابن هشام نفسه في مقدمة كتابه «معنى اللبيب»، المعروف أيضاً باسم «القواعد الكبرى» كما أثبت الدكتور علي فوده نيل^(٢).

طبع هذا الكتاب مع «شرح قطر الندى» في بولاق عام ١٢٥٣ هـ وأعيد طبعه غير مرة.

وطبع مع «قطر الندى» ومع «نظم متن القطر» للفرغلي في بولاق أيضاً عام ١٢٦٤ هـ وطبع في مصر عام ١٢٧٨ هـ وأعيد طبعه عام ١٢٨٠ هـ.

وطبع في الجواب عام ١٢٩٨ هـ ثم أعيد طبعه فيها عام ١٢٩٩ هـ مع «نزة الطرف في علم الصرف» للميداني، و«الأنموذج» للزمخشري. كما طبع في القاهرة عام ١٣٠٥ هـ.

ونشره دوساسي مع ترجمة بالفرنسية عام ١٨٢٩ م.

وصدرت له طبعة باسم «قواعد الإعراب» عام ١٣٢٨ هـ.

وصدرت له حديثاً طبعتان محققتان:

(١) انظر «شرح اللمحۃ البدریۃ» ص ٧٨ - ٩١ والإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق رشید العبدی، ص ١٧ - ٣٤.

(٢) انظر بحث الدكتور نيل في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض (المجلد الثاني - السنة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، ص ١٩١).

الأولى في بيروت عام ١٩٧٠ م بتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي .

والثانية في الرياض عام ١٩٨١ م بتحقيق الدكتور علي فوده نيل .

٣ - إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل :

نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٧٢ م بتحقيق الدكتور هاشم طه شلاش ، ثم أصدره مستقلاً في العام نفسه عن مطبعة المعارف ببغداد .

٤ - ألغاز ابن هشام :

طبع في مصر عدة طبعات ، منها عام ١٣٠٤ هـ وأخرى عام ١٣٢٢ هـ مع حاشية عليه للغزي ، وطبع في النجف عام ١٩٦٧ م باسم « حلّ الألغاز » .

ونشر في بيروت عام ١٩٧٣ م ثم في دمشق عام ١٩٨٥ م نشرة لم يلتزم ناشرها المنهج العلمي في تحقيق النصوص ونشرها^(١) .

٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :

طبع غير مرة في مصر (١٣٠٤ و ١٣١٣ و ١٣١٦ هـ...) كما طبع في الهند عام ١٣٣٢ هـ .

ثم طبع في القاهرة وبيروت مع « هداية السالك إلى تحقيق أوضح

(١) جاء في مقدمة التحقيق لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » لرشيد العبيدي (ص ١٩) أن ابن هشام سمي كتابه الألغاز « موقد الأذهان وموقد الوستان » وأشار إلى طبعة الكتاب وإلى نسخه الخطية ، وأيد ذلك بقول البغدادي في هدية العارفين (٤٦٥/١) وإياضاح المكنون (٦٠٧/٢) على حين عدّهما الدكتور نهر محقق (اللمحة البدريّة) كتابين فذكر الألغاز بين المطبوع من آثار ابن هشام (اللمحة البدريّة ٥٨) وذكر موقد الأذهان في جملة آثاره المخطوط (اللمحة ٨٦) وكذلك هما في معجم المطبوعات لسركيس (ص ٢٧٥) وانظر بعد قليل « موقد الأذهان » برقم ٢٠ .

المسالك» للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد. ومع «بغية السالك إلى أوضح المسالك» لعبد المتعال الصعيدي عام ١٩٦٤.

٦ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد:

طبع في بيروت عام ١٩٨٦ بتحقيق الدكتور عباس الصالحي.

٧ - الجامع الصغير:

ذكرت دائرة المعارف الإسلامية (٢٩٦/١) أن هذا الكتاب طبع في باريس.

وصدرت له طبعتان محققتان:

الأولى في دمشق عام ١٩٦٨ بتحقيق محمد شريف سعيد الزييق.
والثانية في القاهرة عام ١٩٨٠ بتحقيق الدكتور أحمد محمد الهرمي.

٨ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب:

طبع في مصر مستقلاً عن شرحه عدة طبعات^(١) كان آخرها عام ١٩٤٠ م. أما طبعاته مضمناً في شرحه لابن هشام فسذكرها عند الحديث عن «شرح شذور الذهب».

٩ - شرح الجمل للزجاجي^(٢):

طبع في بيروت عام ١٩٨٥ م بتحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله.

(١) بولاق (١٣٥٣ و ١٣٨٣ و ١٣٩٣ هـ) والأزهرية (١٣٧٩ و ١٣٨٩ هـ) ومحمد مصطفى (١٣٩٩ هـ) كما طبع في الأستانة (١٣٥٣ هـ). وبهامش حاشية السنباوي الأزهري على الشذور؛ الشرفية (١٣٠٣ هـ) والخيرية (١٣٠٤ و ١٣٠٧ هـ) والميمنية (١٣٠٥).

(٢) ذكر د. علي توفيق الحمد، محقق كتاب «الجمل» للزجاجي، أنه حقق شرح الجمل لابن هشام ونال به درجة الماجستير من جامعة القاهرة عام ١٩٧٦ م (الجمل - ص ٢٩ حاشية ٦).

١٠ - شرح شذور الذهب:

ذكر سركيس في معجم المطبوعات (ص ٢٧٥) أنه طبع بالمطبعة الأزهرية عام ١٢٧٩ هـ و معه «موقد الأذهان و موقف الوسنان».

وطبع في بولاق عام ١٢٨٢ هـ.

ثم طبع غير ما مرة في القاهرة و بيروت بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

وطبع في دمشق بتحقيق عبد الغني الدقر.

١١ - شرح قصيدة «بانت سعاد»:

طبع في مصر عدة طبعات (عام ١٢٩٠ هـ و ١٣٠٤ هـ و ١٣٠٧ هـ) كما طبع بتحقيق جويدى في لاينز عام ١٨٧١ م. وطبع في مصر عام ١٣٤٦ هـ وبها مشه «حاشية الإسعاد على بانت سعاد» للباجوري.

ونشر أخيراً مضمّناً حاشية عبد القادر البغدادي عليه عام ١٩٨٠ م في فيس بادن بتحقيق نظيف محرم خواجة وإصدار جمعية المستشرقين الألمانية، كما نشر في دمشق وبيروت (١٤٠٢ و ١٤٠٤ هـ) بتحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجي.

١٢ - شرح قطر الندى وبل الصدى:

طبع في مصر عدة طبعات (١٢٥٣ هـ و ١٢٦٤ هـ و ١٣٥٤ هـ و ١٣٧٤ هـ).

وطبع بتحقيق محي الدين عبد الحميد في مصر وبيروت.

كما طبع في تونس مرتين (١٢٨١ هـ و ١٢٨٢ هـ).

وترجم إلى الفرنسية وطبع في ليدن عام ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م كما جاء في دائرة المعارف الإسلامية (١/٢٩٦).

ولكثيرين غير ابن هشام شروح على القطر.

١٣ - شرح اللمحۃ البدریۃ:

وهو شرح وضعه ابن هشام على كتاب «اللمحۃ البدریۃ» لأبي

حيان أثير الدين الأندلسي . ويعرف باسم «الكواكب الدرية في شرح المحة البدريّة»^(١) .

طبع في بغداد عام ١٩٧٧ م بتحقيق الدكتور هادي نهر .

١٤ - فوح الشذا بمسألة كذا :

وهو شرح وضعه ابن هشام على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيّان^(٢) .

أورد السيوطي هذه الرسالة في كتابه الأشباه والنظائر ٤ / ١١١ - ١٢٢ وطبعت مستقلة في بغداد عام ١٩٦٣ م بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب .

١٥ - قطر الندى وبل الصدى :

طبع في بولاق عام ١٢٦٤ هـ ومعه شرحه - لابن هشام أيضاً - ممِيزاً منه على طريقة ابن هشام في جعله الحرف (ص) رمزاً للأصل أي المتن ، والحرف (ش) رمزاً للشرح ، ومعهما كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام ، كما طبع على الهاشم نظم القطر للشيخ عبد العزيز الفرغلي .

وطبع (القطر) مع (الإعراب) في تونس عام ١٣٨١ .

وطبع في مصر أيضاً عام ١٢٨١ هـ مع شرحه المسمى «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» للفاكهاني .

وطبع مستقلاً (طبع حجر) حالياً من ذكر مكان الطبع وتاريخه ،

(١) الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٩ ، وشرح المحة للدكتور نهر / ص ٩٥ وما بعدها ، وأبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديبي ص ١٤٩ .

(٢) أبو حيان النحوي للدكتورة الحديبي ص ١٥٣ .

وأعيدت طباعته في مصر في عامي ١٣٣٠ و ١٣٧٣ هـ.

كما طبع في بولاق عام ١٣٥٣ و ١٣٦٤ و ١٣٧٤ هـ وبهامش حاشية السجاعي عليه في عام ١٣٣٥ و ١٣٨٧ و ١٣٩٩ هـ.

وله طبعات أخرى في القاهرة (١٩٣٣ م) وفي تونس (١٣٣٦) وفي فارس (١٣٨٥ هـ).

١٦ - المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية.
وهي هذه الرسالة.

١٧ - المسائل السُّفْرِيَّة :

١٨ - (أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم):
(مسائل في إعراب القرآن)

أما (المسائل السُّفْرِيَّة) فقد حققها الدكتور حاتم صالح الضامن ونشرها في مجلة المورد (المجلد ٩ العدد ٣ سنة ١٩٨٠) ثم أصدرتها مؤسسة الرسالة في بيروت بتحقيقه عام ١٩٨٣.

كما حققها الدكتور هاشم طه شلاش وصدرت عن المجمع العلمي العراقي عام ١٩٨١.

وقد بلغني أنها صدرت في الرياض عام ١٩٨٢ بتحقيق الدكتور علي حسين البابا - ولم أطلع عليها - فكتبت إلى الدكتور الضامن أسأله عن طبعات (المسائل) ففضل بكتابه جواب قال فيه: «أما المسائل السُّفْرِيَّة في النحو التي نشرها د. علي حسين البابا بالرياض فهي ليست المسائل التي نشرتها، وإنما هي (أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم). وسبق أن قام بنشرها د. صاحب أبو جناح بعنوان (مسائل في إعراب القرآن) في مجلة المورد م ٣ ع ٣ عام ١٩٧٤».

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن السيد نبيل أبو عمشة علق في مقدمة تحقيقه لـ «غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب»^(١) على المسائل السفرية التي نشرها الدكتور الضامن بقوله: «في مؤلفات ابن هشام رسالة في انتساب لغةً وفضلاً وإعراب خلافاً وأيضاً وهلم جراً ونحو ذلك.

طبعت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور حاتم الضامن إلا أنها جعلت تحت عنوان (المسائل السفرية). وقد ذكر المحقق في المقدمة أن النسخ المخطوطة لم تتفق على عنوان الرسالة؛ ففي نسخة ليدين جاءت باسم «مسائل في النحو وأجوبيتها» وفي نسخة برلين: «رسالة في انتساب لغةً وفضلاً وخلافاً وأيضاً وهلم جرا...». ثم قال^(٢): «وقد اخترت لها اسم المسائل السفرية في النحو للأسباب التالية...». يقول أبو عمشة: «وما احتجَ به لا ينهض دليلاً على ما اختار، فإن هذه النسخ تشير بوضوح إلى أنها في توجيه ألفاظ يستعملها المؤلفون، وصرىح كلام المصنف أنه ألفها قبل سفره، قال^(٣) في مقدمته (ص ٧): «سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر» أي عند إرادته، وهذا لا يناسبه تسميتها بالمسائل السفرية.

أما المسائل السفرية فهي التي ذكرت في موضعها^(٤)، وهي ست وأربعون مسألة - أي سؤالاً - في توجيه ألفاظ من التنزيل، وكلامه بين في أنه ألفها في أثناء سفره حين قال: أما بعد حمد الله... فإني ذاكر في هذه الأوراق مسائل سئلت عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبت بها على سبيل الاختصار، ومسائل ظهرت لي في تلك السفرة».

(١) رسالة نال بها درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بجامعة دمشق.

(٢) أي الدكتور الضامن.

(٣) أي ابن هشام.

(٤) ذكر ذلك في ص ٧ من مقدمة التحقيق.

وانظر ما سيأتي من الحديث عن الرسائل التي أوردها السيوطي
في الأشيه والنظائر^(١).

١٩ - مغني اللبيب عن كتب الأعaries:

طبع على هامش حاشية الأمير في مصر عام ١٢٩٩ هـ.

وطبع على هامش حاشية الدسوقي عام ١٣٥٨ هـ.

وأعيدت الطبعتان سنة ١٣٣١ هـ و ١٣٨٦ هـ.

وطبع المغني متناً وحاشية الأمير هامشاً عام ١٣٧٢ هـ.

وللدمامي حاشية لم تم على «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني» ١٣٠٥ هـ وطبع المغني مستقلاً في طهران عام ١٢٧٣ هـ وفي مصر عام ١٣٠٥ هـ، وتالت طبعاته في مصر وطهران وتبريز.

ثم طبع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وطبع عدة طبعات في دمشق وبيروت وإيران (قم) بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة أستاذنا سعيد الأفغاني ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م - ١٩٧٩ م.

٢٠ - موقد الأذهان وموقط الوستان:

ذكر سركيس في معجم المطبوعات (ص ٢٧٥) أنه «طبع في مطبعة الحرمين سنة ١٣٢٢ هـ، وطبع مع شرح شذور الذهب بالمطبعة الأزهرية سنة ١٢٧٩ هـ، وبمطبعة محمد مصطفى سنة ١٢٩٩ هـ» ولم أره^(٢).

(١) ص ١٦ : رسالة في توجيه النصب...

(٢) وأفادني الأستاذ مروان عطية أنه طبع بهامش «حاشية على الغاز ابن هشام» في القاهرة عام ١٣٠٤ هـ.

وقال البغدادي في هدية العارفين (٤٦٥/١) إنه هو المشهور بالغاز ابن هشام، وكذلك قال في إيضاح المكنون (٦٠٧/٢)، وانظر ما سبق من الكلام على الغاز ابن هشام، رقم ٤.

٢١ - ويضاف إلى المطبوع من آثار ابن هشام:

تلك الرسائل والمسائل الكثيرة التي أوردها السيوطي في موضع مختلفة من كتابه «الأشباه والنظائر»^(١) مثل:

١ - رسالة في قوله تعالى: «إن رحمة الله قريب من المحسنين»^(٢).

قال السيوطي: «إن الشيخ جمال الدين بن هشام ألف في هذه القضية رسالة فلنسقها...» الأشباه والنظائر ١١٠/٣.

٢ - رسالة في توجيه النصب في نحو قول القائل: فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار، وقوله: الإعراب لغة البيان، واصطلاحاً تغير الآخر لعامل،... الأشباه والنظائر ١٨٧/٣.

وهي الرسالة التي حققها الدكتور حاتم صالح الضامن ونشرها باسم المسائل السفرية^(٣).

٣ - مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته.
الأشباه والنظائر ٤/٢.

(١) اعتمدنا الطبعة الثانية، حيدر آباد سنة ١٣٦٠ هـ.

(٢) الأعراف ٥٦/٧. وانظر المغني / ٦٦٦.

(٣) انظر ما سبق عن المسائل عند الرقمين ١٧ و ١٨.

٤ - الكلام على قول القائل: كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم
نزل^(١).

. الأشياء والنظائر ٤ / ١٠.

٥ - جاء في الأشياء والنظائر (٤/١٥):

قال شيخنا الإمام العالم العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام رحمه الله: وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وهأنا موردها مفصلة، ومدون كلّا منها بما تيسّر لي من الجواب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب. المسؤول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم: أنت أعلم وأمالك، وتبيّن المعطوف عليه ما هو؟.

٦ - مسألة «وجه الحكم برجحان النصب على المعيّنة على العطف في نحو: لا تتغدّ بالسمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع، مع أن المقصود فيهما المعيّنة مطلقاً، وليس العطف هنا بمقصود. وهلّا كان النصب [على المعيّنة] متعيناً لتأديته مراد المتكلّم وإخلال العطف بذلك؟».

. الأشياء والنظائر ٤ / ٢٠.

٧ - مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة... ابن هشام في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢).
الأشياء والنظائر ٤ / ٢٣.

٨ - مسألة من كلام شيخنا ابن هشام:
قول جابر رضي الله عنه: كان يكفي من هو أوفي منك شعراً وخيراً
منك».

. الأشياء والنظائر ٤ / ٢٦.

(١) وانظر المغني / ٢٥٤.

(٢) آل عمران ٩٧/٣.

٩ - مسألة النصب في قراءة الجمهور: «وقيله»^(١).

. الأشباء والنظائر . ٢٨ / ٤

١٠ - الكلام في قوله ﷺ: لا يقتل مسلم بكافر.

. الأشباء والنظائر . ٢٩ / ٤

١١ - مسألة اعتراف الشرط على الشرط.

. الأشباء والنظائر . ٣٢ / ٤

وهي التي حققها الدكتور الحموز كما سلف في ص ٨ رقم ١.

١٢ - القول في إعراب «صالحاً» في قوله تعالى: «واعملوا صالحًا»^(٢).

. الأشباء والنظائر . ٤١ / ٤

١٣ - القول في إعراب «العالم» في قولنا: خلق الله العالم^(٣).

. الأشباء والنظائر . ٤٣ / ٤

١٤ - الفرق بين قولنا: والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكرأ،
بتكرار (لا) وبدون (كذا) تكرارها، حتى قيل: إن الكلام مع التكرار

(١) من قوله تعالى: «وقيله إن هؤلاء قوم لا يؤمّنون» الزخرف ٨٨ / ٤٣ ففي «قيله» ثلاث قراءات، الجر والنصب والرفع؛ فاما الجر فقراءة عاصم وحمزة، وبقيّة السبعة بالنصب، وأما الرفع فقراءة الأعرج وفتادة وابن هرمز ومسلم بن جندب. انظر القرطبي ١٢٣ / ١٦ والمعنى ٧١٠.

(٢) وردت في القرآن مرتين؛ الأولى: «واعملوا صالحًا إني بما تعملون عليهم»، المؤمنون ٥١ / ٢٣ والثانية: «واعملوا صالحًا إني بما تعملون بصير» سبأ ٣٤ / ١١ ولم تنصب في رأي ابن هشام على أنها مفعول به بل لأنها نعت لمصدر محذف، أو حال.

(٣) هي عند بعضهم مفعول به، واختار ابن الحاجب نصيحتها على المصدر.

أيمان في كلٍ منها كفارة، وإنه بدون التكرار يمتن في مجموعها كفارة.
الأشباه والنظائر ٤ / ٩٢.

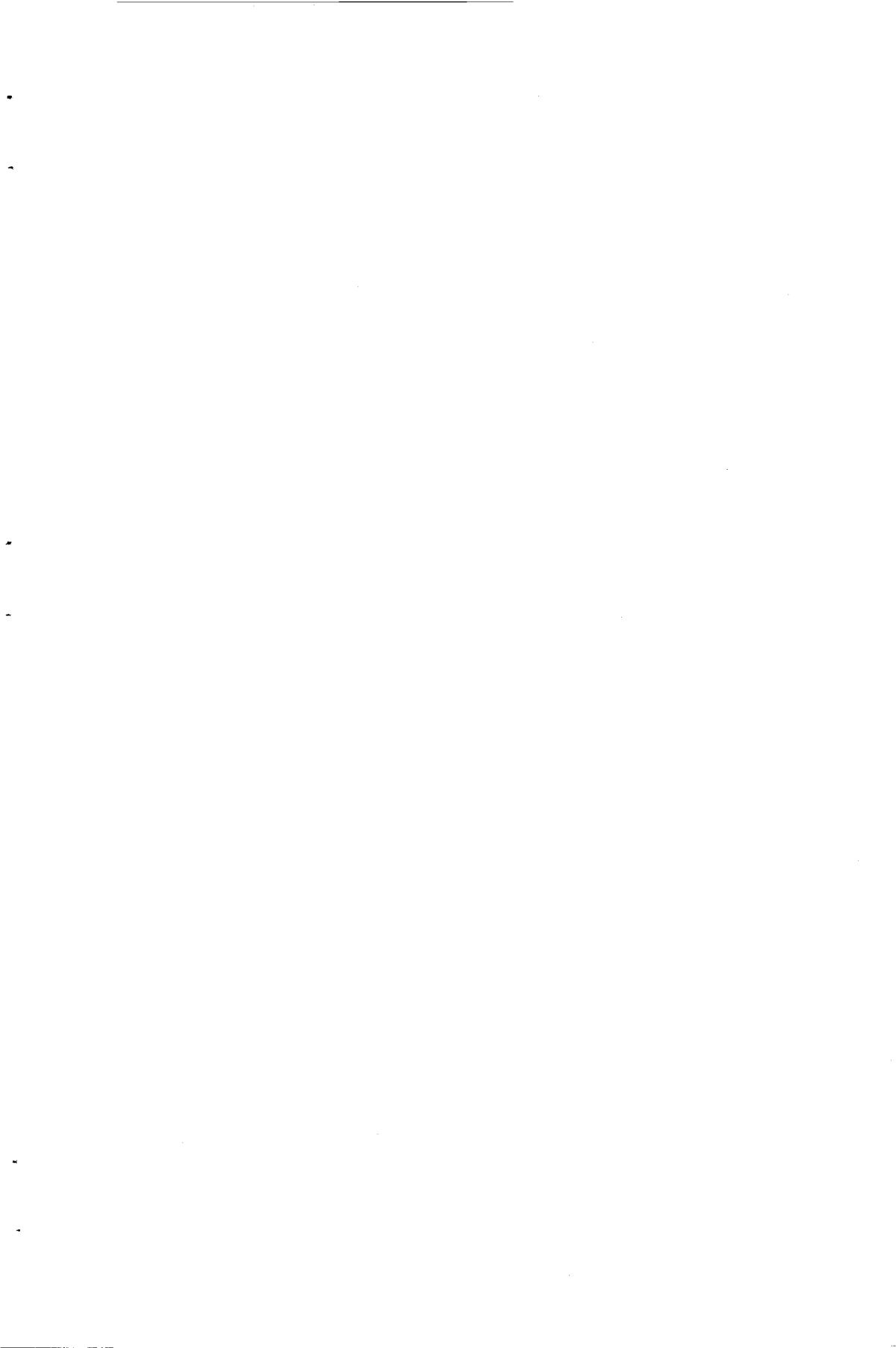
- ١٥ - الكلام في (إنما).
الأشباه والنظائر ٤ / ٩٧.
- ١٦ - فصل في الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين أو العوامل.
الأشباه والنظائر ٤ / ١٠١.

- ١٧ - مسألة فوح الشذا بمسألة (كذا).
الأشباه والنظائر ٤ / ١١١.

وهي المسألة التي حققها ونشرها الدكتور أحمد مطلوب في بغداد عام ١٩٦٣ م كما ذكرنا^(١).

إلى غير ذلك من أقوال ابن هشام وأرائه الكثيرة التي نشرها السيوطي في الأشباه والنظائر وهمع الهوامع نقلًا عن كتب ابن هشام المعروفة والمفقودة.

(١) انظر ص ١٢ رقم ١٤.



مِنْ مَصَادِر تَرْجِمَةِ ابْنِ هَشَامٍ

- ١ - الدرر الكامنة لابن حجر (٨٥٢ هـ)
 - ٢ - بغية الوعاة للسيوطى (٩١١ هـ)
 - ٣ - شذرات الذهب لابن العماد (١٠٨٩ هـ)
- مقدمات المحققين لكتب ابن هشام:
- ٤ - أوضح المسالك. ت. محمد محبي الدين عبد الحميد (ص ٦ - ٩).
 - ٥ - الجامع الصغير. ت. محمد شريف سعيد الزبيق ١٩٦٨ م (ج - ح).
 - ٦ - الإعراب عن قواعد الإعراب. ت. رشيد العبيدي ١٩٧٠ م (ص ١١ - ٣٤).
 - ٧ - شرح اللمحۃ البدریۃ . ت. د. هادي نهر ١٩٧٧ م (ص ٣١ - ٩١).
 - ٨ - المسائل السفرية. ت. د. حاتم الضامن ١٩٨٣ م (ص ٣ - ٨).
 - ٩ - شرح جمل الزجاجي. ت. د. علي محسن مال الله ١٩٨٦ م (ص ٢٣ - ٣١).
 - ١٠ - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٠ سنة ١٩٦٥ م الجزء ١ ص ٢٩٥ . (ابن هشام أنجحى من سيبويه للدكتور صالح الأشتر).

- ١١ - المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف (ص ٣٤٦ - ٣٥٥).
١٢ - المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال سالم مكرم
(ص ٣٥٢ - ٤٣٩).

١٣ - وللزميل الدكتور علي فوده نيل كتابان عن ابن هشام:
الأول: ابن هشام في كتابه المغني. وهو رسالة نال بها درجة
الماجستير.

والثاني: ابن هشام، آثاره ومذهبة النحو.
ولم أطلع عليهما بل سمعت ذلك منه، ثم رأيت إشارته إليهما في
مقدمة تحقيقه لكتاب ابن هشام «الإعراب عن قواعد الإعراب» -
جامعة الرياض ١٩٨١ م.

نَسْخَةُ الْمَبَاحِثِ الْمَرْضِيَّةِ

لم يستقص القداماء في ترجمة ابن هشام أسماء مؤلفاته كلها بل وقفوا عند تصانيفه الكبيرة فعددوها وذكروا أسماءها، وقال بعضهم: وله غير ذلك^(١). ولكن البغدادي^(٢) ذكر في «إيضاح المكنون»^(٣) المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية في النحو لابن هشام، ولم يتبعها بوصف، وذكرها ثانية في «هدية العارفين» وأتبعها بقوله: [في]
[مجلدين]^(٤).

وتتبع المحدثون آثار ابن هشام وعددها وصنفوها مطبوعة ومخطوطة ومفقودة، ووصفوها. وكان من ذكر «المباحث المرضية» الأستاذ العبيدي الذي قال: «وهو كتاب كبير في مجلدين»^(٥). والدكتور هادي نهر الذي ذكرها وذكر أرقام نسخها الخطية في دار الكتب

(١) شذرات الذهب ١٩٢/٦ وينية الوعاة: ٢٩٣.

(٢) إسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي (ـ ١٣٣٩ هـ و ١٩٢٠ م) صاحب كتابي (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) و(هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين).

(٣) إيضاح المكنون ٤٢٢/٢.

(٤) هدية العارفين ٤٦٥/١.

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي ص ٣١.

المصرية^(١)، والدكتور حاتم صالح الضامن الذي ذكرها وأشار إلى أن منها نسخاً خطية بدار الكتب المصرية^(٢).

وعدت إلى مخطوطات الظاهرية بدمشق فوجدت النسخة المذكورة في فهرس النحو^(٣)، ووجדتها كما وصفت في الفهرس في ورقتين هما ١٥/أ و١٦/ب ضمن مجموع عدد أوراقه ١٦ ورقة ورقمها ١٠٩٨٢ عام.

وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي حسن معجم خال من الشكل (انظر صورة الصفحة الأولى منها في ص ٢٧).

وحاولت الحصول على نسخة من النسخ المصرية فعجزت، فرحت أقلب الرأي في قول البغدادي إنها في مجلدين، وفي قول الأستاذ العبيدي إنها في مجلدين كبيرين!، وفي واقع النسخة الدمشقية وهي في ورقتين، فبداء لي رأي أبسطه فيما يلي:

بداء لي (أولاً) أن إضافة «كبيرين» صفة للمجلدين في كلام الأستاذ العبيدي ليست بذات سند لأنه يحيل في قوله على البغدادي في إيضاح المكنون وهدية العارفين، والبغدادي كما سلف القول ذكر «المباحث» في إيضاح المكنون ولم يعقب بوصف! وذكرها في هدية العارفين فقال: في مجلدين، ولم يصفهما بأنهما كبيران!.

وبداء لي (ثانياً) أن قول البغدادي: في مجلدين، ربما كان سهواً، وأن الصواب في ورقتين، ولعله كتبها وهو ينظر في أسماء مصنفات ابن

(١) شرح اللمحۃ البدریۃ ص ٨٦.

(٢) المسائل السفرية ص ٥.

(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - قسم النحو - وضع السيدة أسماء الحمصي سنة ١٩٧٣ ص ٤٤١.

هشام ، فنقل قولهم عن بعضها إنها في مجلدين ، ومصنفات ابن هشام التي جاءت في مجلدين كثيرة .

ورجحت (ثالثاً) أن «المباحث» ليست في مجلدين ، لأنها لو كانت كذلك لما أغفل ذكرها الذين تحدثوا عن ابن هشام كابن حجر في الدرر الكامنة ، وابن العماد في الشذرات ، والسيوطى في البغية .

وأضيف (رابعاً) أنني عدت إلى فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية فوجدته لا يصف «المباحث» بأنها في مجلدين ، بل يذكرها ثم يقول : أولها : هذه ثلاثة مسائل متعلقة بمن الشرطية ، وعليها فوائد مختلفة ضمن مجموعة مخطوطة (٤٥٩ مجاميع)^(١) .

وفي هذا الوصف أمان : أولهما : أن ما كان ضمن مجموع لا يبلغ أن يكون في مجلدين كبيرين .

وثانيهما : أن المباحث في ثلاثة مسائل ، ونسخة الظاهرية ذات الورقتين تضم المسائل الثلاث .

وأياً كان الأمر فقد رأيت أن أنشر النص معتمداً نسخة الظاهرية ، فإن كانت «المباحث» فيها تامة فذلك ما كنا نبغى ، وإن كانت الأخرى فحسبى أن أقدم نص هذه النسخة محققاً لباحث آخر تصل يده إلى النسخ المصرية فيقطع شكنا باليقين .

أما كاتب النسخة الظاهرية فليس في فهرس الظاهرية إشارة إليه ، وأرجح أنه موسى بن أسعد المحاسنى ، لأنه هو ناسخ رسائل المجموع ، فالخطأ فيها واحد ، وقد ذكر في الرسالة الأولى من المجموع - وهي

(١) فهرس دار الكتب المصرية ط . سنة ١٩٢٦ (١٥٦/١) .

قصيدة لمحمد أمين زادة نظمها في مدح الوالي أسعد باشا - أنه كتبها موسى بن أسعد المحاسني .

وموسى المحاسني دمشقي عالم بالأدب وفقه الحنفية - وفي رسالة المباحث لابن هشام مسألة لها صلة بهذا المذهب الفقهي كما سترى - وله من المؤلفات نظم «متن التنوير» وشرحه، ونظم «متن التلخيص» وشرحه. ومات سنة ١١٧٣ هـ^(١).

(١) انظر ترجمته في سلك الدرر ٤/٢٢٢ والأعلام للزركلي.

ويباشر المضيء المتعلقة من الشرطه للعلماء ببيان
بسم الله الرحمن الرحيم هذه مسألة تتعلق من الشرطه
وغيرها من أسماء الشرط ويعنى بذلك فهابي وبين العلماء
تفق الدين في الحسن السكر الثاني رحمة الله تعالى لسنة
الاربعين انه رحمة الله قال اجمعوا على استثنى من الشرطه
وحرفيتها ان الشرطه فلكلين يختلف نوعا الكلين بالاسميه
والمرفده مع تساويها في الفهم وفقط ليتساوى ولا
ترادف بينها بالكلين ان المعنى ولعد وهو الشرطاني
معناه السبيه والمسببه في الجلين اللذين بعدهما الله تعالى يحيى
في ميزها ولأنه لما على ذلك نفذ كان تحرفا واما من طبعه
فانه الله تعالى على شتى من احمد المعنى اما قول وهذا هو المعنى الذي
نوه به اسما لانه معنى في نفسها لا في تركي انسان وهو معناها الضبي
الثاني معنى الشرطه النزع شيئا وهو معنى من ما تفهمها
معنى ان الشرطه ولعد اتساع المعنين يقولون ان اسما
الشرطه بنيت لتخدمها معنى المعرف ولذلك من دلالتها على
هذا المعنى ان تدرك حرفها لأن المعرف ماد على معنى في غيره
والميد على معنى نفسه ولما قرئ كثرة من التحريات المعرف مما
دل على معنى في غيره فستقتضي اسما الشرطه وأسما الاستثناء
والصواب ان يقال ماد على معنى في غيره فقط كافا لـ
الجزولي وغيره من المحققين والخاص بالاسم نوعان دال
على معنى في نفسه فقط ودال على معنى في غيره وأن المعرف نوع
واحد وهو الدال على معنى في غيره فقط وتكون اسما الشرطه
في قوله كلين بطل الاستدلال بما على صحة دعوي المزاعم

وحقیقتہ هذه البیلة ان الكوفین زیدان لم يتدبر الخبر
 تاریخاً بكل سهار فمع صاحبہ رأى رجل عليه احنا بن ابی شفیع
 ان يكتفى كل منها مسقاً للشتم وان لا يزيد على ملجم من ان
 العامل وبيته اللئدم والعمل ربته الشتم فما يعبر اليك
 هذه مشتركة الازم لاما ثنا علیه ابا عبيدة اقر عور
 فحسب بتدعا وان تدع جرميه وكأن نصر في غيرها لاما
 كون كل من الشیین عاملاً في الآخر وعمولاً في كذلك يستقيم
 هنا الارثي اهاد الماء على مصافها الرضي الذي هي به اسم ولهم
 معنی آخر يصفنا وهو معنی الشرط فایجزت بما فيها من معنی
 الشرط وایثبت بما فيها من معنی الاسم ولما يبتدا بالخبر
 بكل منه كلة واحدة لفظاً وتقدراً المسألة فما قال رجيه
 تعالى ابحث الحقيقة على اذ لا فرقة على المأمور بالحدث مكان
 لاما امر فرقۃ الامام له قراءة واجب بان الصدر في له لسع
 الى الامام لا الى من انتهى واقعنة على المأمور وان المعنى منه كان
 له امام فعليه ان يقرأ اذ فرقۃ الامام للهذا المأمور
 الامر وهذا التأويل بعيد جداً وذكراً ظاهر لتكلمه وفائد
 في العربية وذلك لأن الخبر لا يكفي عذ ادای من از ظواحی الملة
 المفترض من ضمير عود على المذکورة ~~ذلك~~ الصحيح ان الخبر
 اسم الشرط هرجلة الشرط لاجهة الجواب وهذا يتساءل الى دهن
 من لا يتأصل الى دفعه معتقد على اذ المأدة اشاعم الجواب
 الذي هرمعط المأدة وحراب هذا الموجه ان المأدة اما
 توقيت على الجواب من حيث التسلق لان حياث الخبره لاما
 اسم للشخصي المأذن وضمنت معنی الشرط كاقد مباقاً اذا قيل من

من يقع أقام معد يكنى من يقع بقلم المثل بما ينتهي من بعض
الشرطين له قوله شخص عاقل يعمر وهذا الشرط ثالثه
فلا يتحقق معنى الشرط ترقت معناه على ذلك الجواب بمعنى
هذا باءة التعمي لأن جهة المعنى المساند ويوضح أنatum
أن الكلام يتألف من المسند والمسند المدعى فإذا قيل قام زيد
كان شتما على المسند والمسند إليه جهينا كذلك ويشهد لها
ذكرة عن أن المذهب فعل الشطب لأنقل الجواب ولما افتقر
صححة الكلام إلى ضم إرجاع من الجواب إلى الشطب المذكورة أخرجه
الإمام أحمد بن حنبل وأرجح حصر حصر فان الضمير قوله
حصر إنما يعود على المذكر لا إلا لواقعه على المذكر المسنة
الثانية قال رحمه الله تعالى قد سيرى ذكر محمد بن الحسن
الشيباني من أئببي حنيفة رضي الله عنه أبي عبد الله
ضرك لخوارزمي عبد الرحمن بن خوارزم وان في المسنة
الأولى إذا أثبت الجميع عن الجميع وفي المسنة الثانية
إذا أثبت الجميع لم يتحقق الا واحد منهم وجرب ذلك كلام
إلى النفع لمن جذب المسنة وأنه وجهها بأن العمل بالعامل
كالمطلب الراجحة لتلارى بها ولا ينزل للغير فعل والمسؤول وإذا
كان كذلك نسرين عموم النافع إلى العمل ولا يضران
يضرى عموم المفاسد إلى التعلم الفاعل ولا يشبهه في أن
العامل في المسنة الأولى عام وهو ضرائب وإنما كانت عامة
لا ينبع منها إلى البيد وهو عام وإنما كان عاماً لأن معها
ولما انتعلت المسنة الثانية فإنه خاص وهو ضرائب
ولا ينبع حيتندى في العمل بل فهو مطلق لأنه كثرة في الابيات

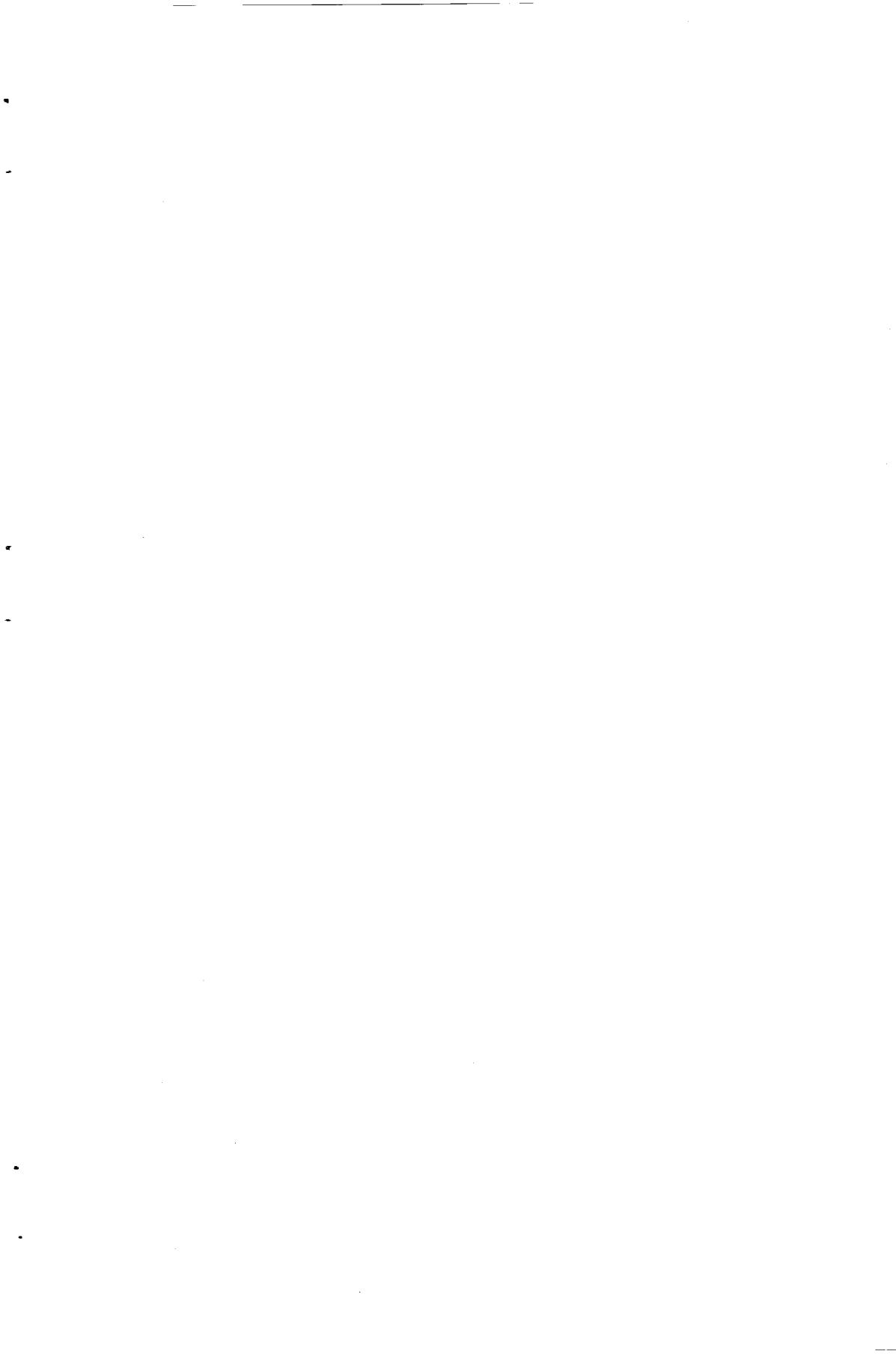
الصفحة الثالثة

وفي هذه المثلة نظر لكن لا قدر ملى مجدهن المهن من
النفتها وإن جign من الخرين ليس باسهل فقلت
قد اعترض علىها أبو عبد الله محمد بن مأك فقال لازرق
بين الصورتين والفضل فيها عامر والضمير للفاعل المنعم
في ذكره على حد سؤال واستدل بقول العباس بن زيد أن النبي
رضي الله تعالى عنه خطب في النبي صلى الله عليه وسلم
ويمكثت دون أمر منها ، ومن تخفض اليوم لمرسنه
فإن من الشرطية عادة بالاتفاق من يثبت لله يوم صفتة
والزاد عموماً ينافي قطعاً مع أن الاسم العام إما هو ضمير
المفعولة المجزوف أو التقدير ومن تخفضه اليوم
وهذه المعايدة على من وهو الأسم العام راما ضمير التأكيد
لعام و هو ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وهو وزان
قوله في عبيدة أبا دوي فيهم عم عم النفل راسه
تعالي العلم

الصفحة الأخيرة

المِبَاحُ الْمُرْضِيَّةُ

المتعلقة بـ(من) الشرطية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه مسائل متعلقة بـ (من) الشرطية وغيرها من أسماء الشرط^(١) وقع البحث فيها بيني وبين العلامة تقي الدين أبي الحسن السبكي^(٢) الشافعي رحمه الله تعالى .

المسألة الأولى :

أنه رحمه الله قال : أجمعوا على اسمية (من) الشرطية وحرفية (إن) الشرطية ، فكيف يختلف نوع الكلمة بالاسمية والحرفية مع تساويهما في المفهوم؟ .

فقلت : ليستا سواء ، ولا ترافق بينهما ، بل الكلمة (إن) دالة على شيء واحد وهو الشرط ، أعني عقد السبيبة والمبني بين الجملتين اللتين بعدها ، دالة على معنى في غيرها ، ولا دلالة فيها على [غير]^(٣) ذلك ، فلذلك كانت حرفأً ، وأما (من) الشرطية فإنها دالة على شيئين : أحدهما : الشخص العاقل ، وهذا هو المعنى الذي فيه اسم ، لأنه

(١) في الأصل (الشروط).

(٢) أبو الحسن علي بن عبد الكافي تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ) شيخ الإسلام في عصره ومن كبار فقهاء الشافعية ، وهو والد تاج الدين السبكي صاحب كتاب «طبقات الشافعية» . انظر ترجمته مفصلة في كتاب ابنه المذكور ٦ / ٤٦ - ٢٢٦ .

(٣) زيادة ليست في الأصل .

معنىً في نفسها، كما في قوله: إنسان، وهو معناها الوضعي.

الثاني: معنى الشرطية الذي شرحته، وهو معنى عرض لها لتضمنها معنى (إن) الشرطية، ولهذا تسمع النحويين يقولون: إن أسماء الشرط^(١) بُنيت لتضمنها معنى الحرف، ولم يلزم من دلالتها على هذا المعنى أن تكون حرفًا؛ لأن الحرف ما دلّ على معنى في غيره ولم يدل على معنى في نفسه.

وأما قول كثير من النحويين: الحرف ما دلّ على معنىً في غيره، فمتنقض بأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، والصواب أن يقال: ما دل على معنىً في غيره فقط، كما قال الجزوئي^(٢) وغيره من المحققين. والحاصل أن الاسم نوعان: دالٌ على معنى في نفسه فقط، ودالٌ على معنى في غيره، وأن الحرف نوع واحد وهو الدال على معنى في غيره فقط.

ولكون أسماء الشرط في قوة كلمتين بطل الاستدلال بها على ١/١٦ صحة دعوى الترافع / وحقيقة هذه المسألة أن الكوفيين زعموا أن المبتدأ والخبر ترافعا، أي كل منهما رفع صاحبه^(٣)، وأورد عليه أصحابنا باستلزماته^(٤) أن يكون كل منهما مستحقة للتقديم والتأخير لما عُلم من أن

(١) في الأصل: (الشروط).

(٢) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت (وهو اسم ببرى معناه: ذو الحظ) الجزوئي (-٦٠٧ هـ) نسبة إلى جزولة إحدى قبائل البربر. رحل إلى المشرق وقرأ على ابن بري ووضع مقدمة في النحو اشتهرت باسم (الجزوئية) وكثير شراحها، ترجمته في إنباه الرواية ٣٧٨ / ٢ ووفيات الأعيان ٣٩٤ / ١ وبغية الوعاء ٣٦٩.

(٣) انظر تفصيل الآراء في عامل رفع المبتدأ والخبر في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المسألة ٥.

(٤) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: ورد عليه أصحابنا باستلزماته، أو: وأورد عليه أصحابنا باستلزماته.

العامل رتبته التقديم، والمعمول رتبته التأخير. فأجابوا بأن هذا مشترك الإلزام لاتفاقنا على أن (أيّاً) في نحو «أيّاً ما تدعوا»^(١) نصب بـ(تدعوا)، وأن (تدعوا) جزم به، وكما تصور في غير هذا الباب كون كل من الشيئين عاملًا في الآخر ومعمولًا له كذلك يستقيم هنا، ألا ترى أنها دالة على معناها الوضعي الذي هي به اسم، وعلى معنى آخر تضمنًا وهو معنى الشرط، فـ(أيّاً) جَزَمت بما فيها من معنى الشرط، وـ(أيّاً) نُصبت بما فيها من معنى الاسم، وأما المبتدأ والخبر فكل منهما كلمة واحدة لفظًا وتقديرًا.

المسألة الثانية:

قال^(٢) رحمة الله تعالى: احتجت الحنفية على أن لا قراءة على المأمور بالحديث «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»^(٣)، وأجيب بأن الضمير في (له) راجع إلى الإمام لا إلى (من) التي هي واقعة على المأمور، وإن المعنى من كان له إمام فعليه أن يقرأ لأن قراءة الإمام للإمام لا للمأمور والإمام، وهذا التأويل بعيد جدًا، وذلك ظاهر لكل أحد وفاسد في العربية؛ وذلك لأن الضمير إذا لم يكن عائداً إلى (من) لرم خلو الجملة المخبر بها عن^(٤) ضمير يعود على المخبر عنه.

فقلت: الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة

(١) من قوله تعالى: «أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنی» الإسراء ١٧ / ١١٠.

(٢) يعني تقى الدين السبكي.

(٣) رواه ابن ماجه (السنن - رقم ٨٥٠) والدارقطني (ال السنن ١ / ٣٢٣) وأحمد (المسنند ٣ / ٣٣٩) والطحاوي من طرق كثيرة مسندة ومرسلة (١ / ١٢٨). وهو حديث حسن بشواهد هذه طرقه، وقد روي عن جماعة من الصحابة. (من تحرير الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط باختصار).

(٤) جاء في أساس البلاغة: خلا المكان من أهله وعن أهله.

الجواب، وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمداً على أن الفائدة إنما تتم بالجواب الذي هو محظوظ الفائدة، وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية؛ لأن (من) اسم للشخص العاقل وضمنت معنى الشرط كما قدمنا.

١٦ ب فإذا قيل: من / يقم^(١) أقم معه، كان (من يقم) مع قطع النظر عما ضمته [من]^(٢) من معنى الشرط بمنزلة قولك: شخص عاقل يقوم، وهذا لا شك في تمامه، فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذلك الجواب، فمن هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادي.

ويوضح أنا نعلم أن الكلام يتألف من المسند والمسند إليه، فإذا قيل: قام زيد، كان مشتملاً على المسند والمسند إليه جمياً. وكذلك يشهد^(٣) لما [تقدّم]^(٤) ذكره من أن الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب، ولا تفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط [الحديث]^(٥) الذي أخرجه الإمام أحمد^(٦) «من ملك ذا رحمٌ مُحرِّمٌ فهو حرّ»^(٧). فإن الضمير من قوله (هو حرّ) إنما يعود على المملوک لا إلى (من) الواقعة على المالك.

(١) في الأصل كررت (من) على عادتهم في التصفيح وهو ذكر آخر كلمة من الصفحة في أول الصفحة التالية.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: ويشهد.

(٤) زيادة ليست في الأصل.

(٥) زدنا كلمة «الحديث» وليس في الأصل ليتضح المراد.

(٦) الإمام أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١ - ١٦٤ هـ) رأس المذهب الحنبلية وصاحب المسند. انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤١٢/٤ وتهذيب ابن عساكر ٨/٢ ووفيات الأعيان ١/٢٠ وشذرات الذهب ٩٦/٢، وكتاب (ابن حنبل) للشيخ محمد أبي زهرة.

(٧) رواه أحمد (المسند ٥ / ٢٠) وأبو داود (ال السنن - رقم ٣٩٤٩) والترمذى (الجامع - رقم =

المسألة الثالثة :

قال^(١) رحمة الله تعالى - وقد جرى ذكر محمد بن الحسن الشيباني^(٢) صاحب أبي حنيفة رضي الله عنه - : أي عبيدي ضربك فهو حرّ، وأي عبيدي ضربته فهو حرّ، وان في المسألة الأولى^(٤) إذا ضرب الجميع عتق^(٥) الجميع، وفي المسألة الثانية إذا ضرب هو الجميع لم يعتق إلا واحد منهم، وجرى ذكر كلام أبي الفتح بن جنی^(٦) في المسألة وأنه وجهها بأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لتلازمهما، ولا كذلك الفعل والمفعول، وإذا كان كذلك فيسري عموم

= ٢٥٢٤ والحاكم من حديث سمرة بن جندب ومن حديث عبد الله بن عمر (المستدرك ٢١٤/٢) وأبن ماجه (الستن - رقم ٢٥٢٥). وهو حديث صحيح. (من تخریج الأستاذ الشيخ عبد القادر الأندازی باختصار).

(١) أي السبكي .

(٢) إمام في الفقه والأصول، أصله من حرستة في غوطة دمشق. ولد بواسط ومات بالري سنة ١٨٩ هـ. لازم أبي حنيفة ونشر مذهبة. ولد قضاء الرقة للرشيد. ترجمته في الفهرست ٢٧١ وتاريخ بغداد ١٠٧/٢ وبلغ الألما니 للكوثري .

(٣) الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (٨٠ - ١٥٠ هـ) رأس المذهب الحنفي انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٣/٣٢٣ - ٤٢٣ ووفيات الأعيان ٢١٥/٢ وكتاب «أبو حنيفة، حياته وعصره وأراؤه وفقهه»، للشيخ محمد أبي زهرة .

(٤) أي في المثال الأول .

(٥) يقال: عَنْقُ العَبْدِ (عَلَى وزن ضرب) يعتق فهو عتيق وعاتق، وأعتقدت أنا، كما في الصاحح .

(٦) عثمان بن جنی (٣٢٧ - ٣٩٢ هـ) إمام في اللغة والنحو والتصريف. كتبه من أجود كتب اللغة في بابها ومن أشهرها «الخصائص» و«سر صناعة الإعراب» ترجمته في تاريخ بغداد ١١/٣١١ وإنباء الرواة ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٩٤/١ وبغية الوعاء ٣٢٢ وفي مقدمات كتبه المحققة .

الفاعل إلى الفعل، ولا يلزم أن يسري عموم المفعول إلى الفعل^(١) ، ولا شبهة في أن الفاعل في المسألة الأولى عام وهو ضمير (أي) وإنما كانت عامةً لإضافتها إلى العبيد وهو عام، وإنما كان عاماً لأنه جمع مضاد. وأما الفاعل في المسألة الثانية فإنه خاص، وهو ضمير المخاطب، فلا ^{١٧} عموم حينئذ في الفعل، بل هو مطلق لأنه نكرة في الإثبات. / وفي هذه المسألة نظر، لكن الإقدام على محمد بن الحسن من الفقهاء، وابن جني من النحويين، ليس بالسهل ! .

فقلت : قد اعترض عليهما أبو عبدالله محمد بنه مالك^(٢) فقال : لا فرق بين الصورتين ، والفعل فيهما عام ، والضمير للفاعل والمفعول في ذلك على حد سواء ، واستدل بقول العباس بن مردارس السلمي^(٣) ، رضي الله تعالى عنه ، يخاطب النبي ﷺ :

وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِيِّ مِنْهُمَا وَمَنْ تَخْفِضْ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعْ^(٤)

(١) في الأصل : إلى الفاعل.

(٢) محمد بن عبدالله بن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) أحد الأئمة في النحو واللغة، وصاحب **الألفية المشهورة** التي لخص فيها «الكافية الشافية» وصاحب «تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد»، وابن مالك أندلسي رحل إلى المشرق ومات في دمشق وانتفع كثيرون بدوره وكتبه. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٣ ومقدمة محقق التسهيل.

(٣) شاعر فارس من محضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم قبيل الفتح مع وفد بنى سليم، وفيهم النساء - ويقال إنها أمه، والأرجح أنها زوجة أبيه - وعد من المؤلفة قلوبهم وشهد مع الرسول ﷺ بعض المشاهد. مات سنة ١٨ هـ.

ترجمته في الشعر والشعراء ١٠١ وتهذيب ابن عساكر ٢٥٥/٧ ونهاية الأرب ٢٣/١٨ واستوفى ترجمته د. يحيى الجبوري محقق ديوانه في مقدمة التحقيق.

(٤) في الأصل :

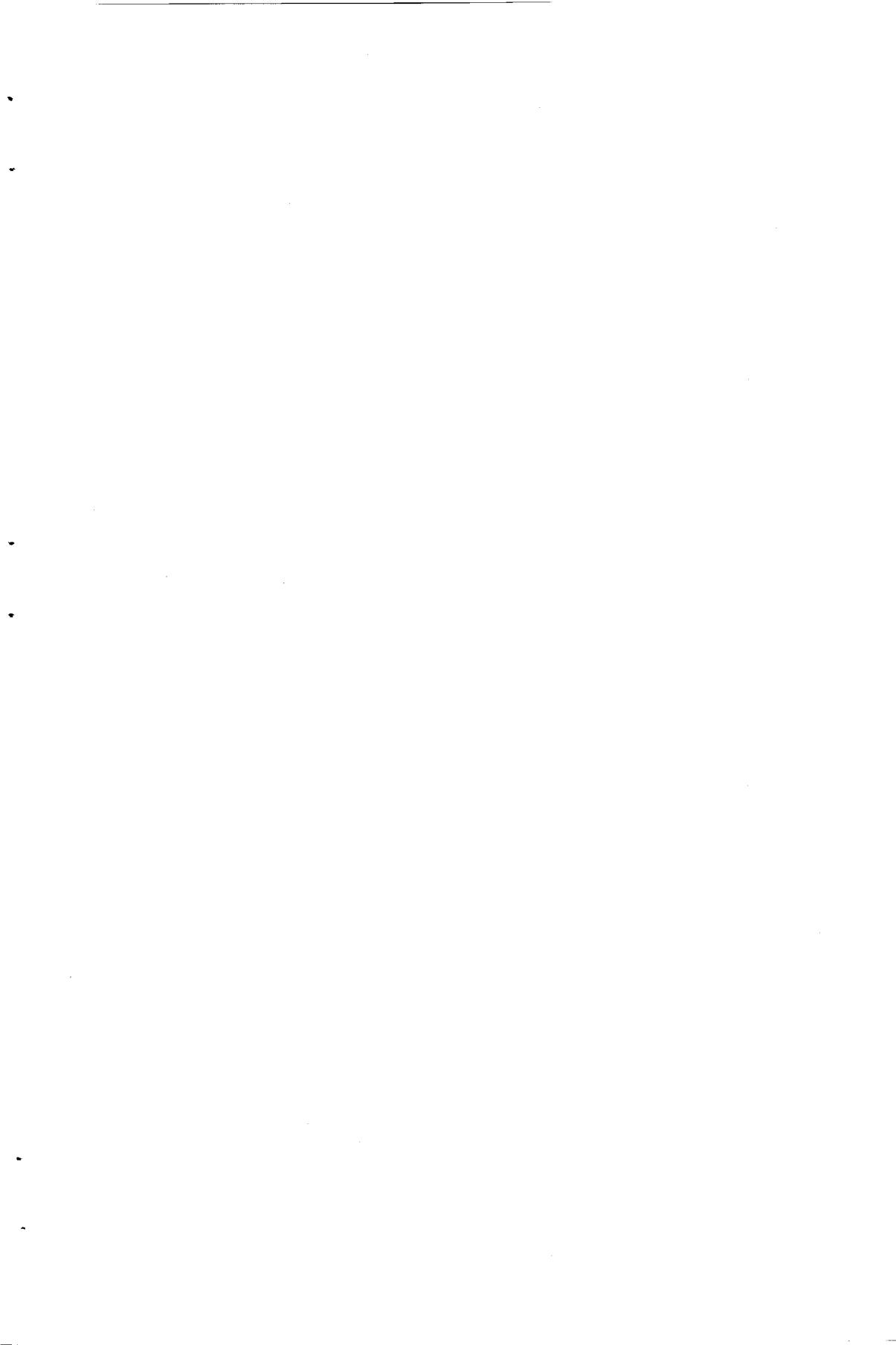
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِيِّ مِنْهُمَا وَمَنْ تَضَعْ الْيَوْمَ لَمْ يُرْفَعْ =

فإن (من) الشرطية عامةً بالاتفاق ممن يثبت للعموم صيغة.
والمراد عموم الفاعل قطعاً مع أن الضمير العام إنما هو ضمير المفعول
المحذوف إذ التقدير: ومن تخفضه اليوم، وهذه الهاء عائدة على (من)
وهو الاسم العام، وأما ضمير الفاعل فخاصّ، وهو ضمير النبي ﷺ،
وهو وزان قوله: (أيَ عبدي ..) التي أدعى فيها عدم عموم الفعل، والله
تعالى أعلم.

= والبيت من مقطوعة أنسدتها أمام النبي ﷺ حين قسم غنائم هوازن فيمن خرج إلى
حنين، وأجزل العطاء للمؤلفة قلوبهم وفيهم الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن، وأعطى
كلاً منها مائة بعير وأعطى العباس بن مردارس أباً عسر فسخطها وقال أبياته.

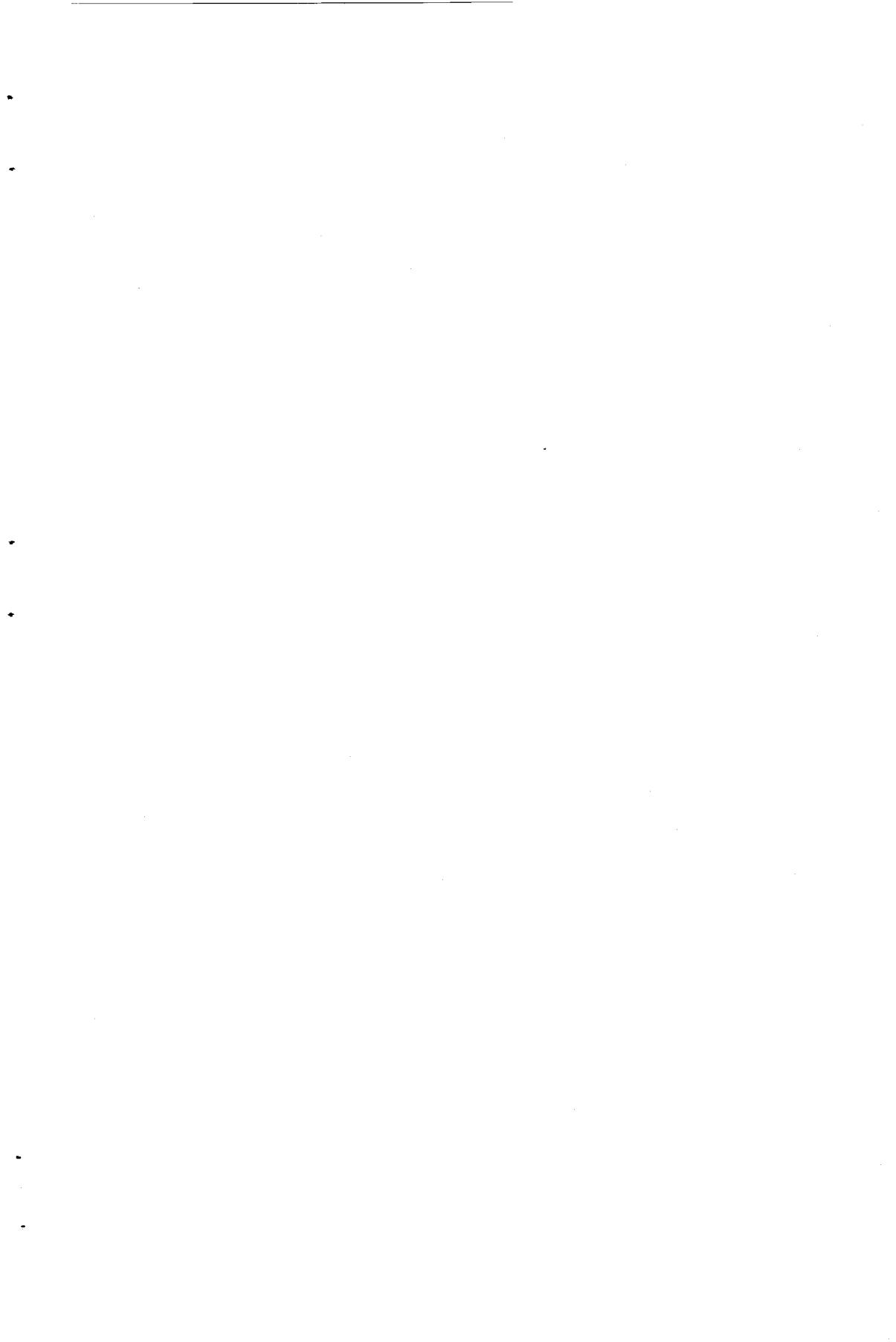
وقبل البيت:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مردارس في مجتمع
وانظر الشعر والشعراء / ١٠١ وتهذيب ابن عساكر ٢٥٨/٧ والإصابة ٢٦٣/٢
والخزانة ١/٧٣ وديوان العباس / ٨٥



مُلْحَق

في دراسة الخلاف حول خبر ا اسم الشرط
عرض ومناقشة ونتيجة



خَبَرَاسْمِ الشَّرْط

١ - القضية :

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، فهل خبره جملة فعل الشرط، أو جملة الجواب، أو هما معًا؟.

٢ - العرض :

رأي الهروي (-٤١٥ هـ) :
قال الهروي في كتابه «الأزهية في علم الحروف» ص ١٠٠ :

«اعلم أن (من) على أربعة أوجه : تكون جزاء، كقولك: من يكرمني أكرمه، وما أشبه ذلك. ف(من) مبتدأ، وهو شرط، ويكرمني جزم بالشرط، وأكرمه جوابه، وهو ما جميعاً خبر من».

رأي ابن يعيش (-٦٤٣ هـ) :
قال ابن يعيش في شرحه على المفصل للزمخشري (٧/٤٤) : «تقول: أَيُّهُمْ يَأْتِنِي آتَهُ، وَأَيُّهُمْ يَحْسَنُ إِلَيَّ أَحْسَنُ إِلَيْهِ، ترْفَعُ (أَيًّا) بالابتداء، وما بعدها من الشرط والجزاء خبر».

رأي ابن هشام (-٧٦١ هـ) :
أشار ابن هشام إلى اختلاف النحاة بين كون خبر اسم الشرط

الواقع مبتدأ هو جملة الجواب وكونه جملة الشرط، فقال في مبحث (من) في كتابه «معنى الليب» ص ٤٣٣: «تقول: من يكرمني أكرمه، فتحتمل (من) الأوجه الأربع؛ فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء. و(من) فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك».

ثم ذكر ابن هشام رأيه صريحاً في مبحث إعراب أسماء الشرط والاستفهام في (المعني / ٦٠٧) فقال: «والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب»، وهو يريد جملة فعل الشرط.

وفصل الحديث في تنبية مستقل (المعني / ٦٠٨) فقال: «إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: من يقم، لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: كل من الناس يقوم؟ أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت، وللتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: الذي يأتيني فله درهم؟ أو مجموعهما لأن قولك: من يقم أقم معه، بمنزلة قولك: كل من الناس إن يقم أقم معه؟ والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية».

وقال في المباحث المرضية (انظر ما سبق في ص ٣٥): «الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب، وهذا يتบادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتقداً على أن الفائدة إنما تتم بالجواب الذي هو محظوظ الفائدة، وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية، لأن (من) اسم

للشخص العاقل وضُمِّنَتْ معنى الشرط كما قدّمنا، فإذا قيل: من يقم أقم معه، كان (من يقم) مع قطع النظر عما ضُمِّنَتْهُ [مَنْ] من معنى الشرط بمنزلة قولك: شخص عاقل يقوم، وهذا لا شك في تمامه، فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذلك الجواب، فمن هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادي.

ويوضح أنا نعلم أن الكلام يتالف من المسند والمسند إليه، فإذا قيل: قام زيد، كان مشتملاً على المسند والمسند إليه جمِيعاً، وكذلك يشهد لما [تقدَّم] ذكره من أن الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب، ولا تفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط [الحديث] الذي أخرجه الإمام أحمد (مَنْ ملَكَ ذَا رَحْمَ مَحْرَمٍ فَهُوَ حَرْ) فإن الضمير من قوله (هو حَرْ) إنما يعود على المملوك لا إلى (من) الواقعة على المالك».

رأي السيوطي (- ٩١١ هـ):

ذكر السيوطي «مسألة في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام» في كتابه همع الهوامع (٦٤/٢) قال فيها: إن اسم الشرط (من) في نحو: من يقم أقم معه، مبتدأ خبره فعل الشرط، وفيه ضميرها. وقيل: هو والجواب معاً، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر، ورُدَّ بأنه أجنبٍ من المبتدأ.

رأي الصبان (- ١٢٠٩ هـ):

قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لآلية ابن مالك (٥٠/٣): «إن وقع بعد اسم الشرط فعل لازم نحو: من يقم أقم معه، فهو مبتدأ خبره فعل الشرط، لأن قولك: من يقم، لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك: كل من الناس يقوم». ثم قال: «وقيل: هو والجواب، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر. وقيل: الجواب، لأن

الفائدة به تمت، وردّ بأنه أجنبي من الخبر، وفيه نظر، وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية».

رأي الخضري (- ١٢٨٧ هـ) :

قال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل لـ*الألفية* (١٢١/٢) : إن جواب الشرط إن كان مضارعاً أو ماضياً حالياً عن الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً، ولا محل لجملته كجملة الشرط لأنـ*خذ* الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة، وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء أو إذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو إذا في محل جزم، لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة، هذا ما في المغني والكتاف. وقال الدماميني وأقره الشمني : «الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها». ولا يقال إنها واقعة موقع المفرد، وهو الفعل القابل للجزم، لأنها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل ، فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو: من يقم فإني أكرمه، في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية، بناء على أن الجواب هو الخبر. وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي (كذا) في نحو: من يقم أكرمه، اتفاقاً لظهور أثر الشرط في الفعل».

ثم قال: «إإن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يقم اضربه، فهي مبتدأ، وكذا إن كان متعدياً واقعاً على أجنبي منها نحو: من يعمل سوءاً يجز به، وخبره إما جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً، أقوال».

رأي الغلاياني (- ١٣٦٤ هـ) :

قال الغلاياني في كتابه «جامع الدروس العربية» (٢٠٩/٢) :

«وَمَنْ وَمَهْمَا، إِنْ كَانَ فَعْلُ الشَّرْطِ يُطلَبُ مفْعُولًا بِهِ، فَهِيَ مُنْصُوبَةٌ
مَحْلًا عَلَى أَنْهَا مفْعُولٌ بِهِ لَهُ... إِنْ كَانَ لَازِمًاً، أَوْ مُتَعَدِّيًّا اسْتَوْفَى
مفْعُولَهُ، فَهِيَ مَرْفُوعَةٌ مَحْلًا عَلَى أَنْهَا مُبْتَدَأٌ، وَجَمْلَةُ الشَّرْطِ خَبْرٌ، نَحْوُ
مَا يَجْئِي بِهِ الْقَدْرُ، فَلَا مُفْرَّغٌ مِنْهُ...».

رأي محمد محى الدين عبد الحميد (- ١٣٩٣ هـ) :
قال في «هدایة السالک إلى تحقيق أوضح المسالک» في إعرابه
للشاهد (٢٥٥) وهو:

من أَمْكُمْ لرَغْبَةٍ فِيْكُمْ جُبْرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ
«مِنْ» اسْمَ شَرْطٍ جَازِمٌ يَجْزُمُ فَعْلَيْنِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنَىٰ عَلَى السُّكُونِ
فِي مَحْلِ رُفعٍ... وَجَمْلَتَا الشَّرْطِ وَالْجَوابِ فِي الْعَبَارَتَيْنِ فِي مَحْلِ رُفعٍ
خَبْرٌ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الشَّرْطِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا».

وكذلك قال في إعراب الشاهد (٤٧٥) وهو:
مَنْ تَثَقَّفَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيَبٍ

«وَجَمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوابِهِ فِي مَحْلِ رُفعٍ خَبْرٌ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ اسْمُ
الشَّرْطِ».

رأي عباس حسن:

قال عباس حسن في كتابه «النحو الواقي» (٤١٨/٤) : «أَمَا
الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين:
الأولى: أن تكون أداة الشرط هي (إذا)... الثانية: أن تكون أداة
الشرط هي المبتدأ، والجملة الشرطية هي الخبر - عند من يجعلها خبراً
وهو الأرجح». وتتابع قوله في الحاشية: «وتكون من نوع الخبر الذي لا
يتتم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ، وإنما يتممه بمساعدة شيء آخر
يتصل به. والجملة الشرطية لا تتممه إلا بملحظة الجملة الجوابية
المترتبة عليها».

رأي سعيد الأفغاني:

قال في كتابه «مذكرات في قواعد اللغة العربية» ص ٤٣ وهو يتحدث عن (من، ما، مهما): «وتعرّب مفعولاً بها إن كان فعل الشرط متعدياً لم يستوف مفعولاته، وإنّا أعربت مبتدأ خبره جملة جواب الشرط».

وقال في الحاشية: «جمهور النحاة على غير هذا، فأكثراهم يجعل جملة فعل الشرط هي الخبر، وبعضهم يجعل الشرط وجزاءه هو الخبر، لكن المعنى - وهو المحكم في كل خلاف - ينصر ما ثبّتنا لأنك إذا حوّلت صيغة الجملة الشرطية (من يسافر يتّهج) إلى جملة اسمية قلت: المسافر يتّهج، وما اسم الشرط هنا إلاّ اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظاً لا معنى».

٣ - خلاصة ومناقشة :

خلاصة ما يتحصل مما عرضناه من أقوال النحاة، ومما لم نعرضه من أقوال مشابهة، أنه إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ففي خبره عندهم ثلاثة آراء:

أحداها: أن جملتي الشرط والجواب معاً هما الخبر.

ثانية: أن جملة الجواب هي الخبر.

ثالثها: أن جملة الشرط هي الخبر.

ولا شك أن لكل من هذه الآراء حجتها ودليله. ونحن لن ننادر إلى مناقشة هذه الآراء لأننا لن نصل في موضوعها إلى رأي واضح نجزم به إلاّ إذا عرفنا سبب الخلاف الذي أدى بهم إلى تباين الآراء واختلاف النتائج.

وبسبب الخلاف - فيما نرى - هو اختلاف منطلقاتهم وتبادر آرائهم

في تحديد معنى (الجملة)؛ فهم لم يحدّدوا مفهومها، ولم يتقدّموا عليه، وهم لو فعلوا لزال الخلاف فيما بينهم ولقاربوا الإجماع أو ما يشبهه.

لقد كانت دراسة (الجملة) موزعة بين علمي النحو والمعاني، وكان جل انصراف النحويين إلى المفردات وأحكامها والحرروف ومعانيها والعوامل وما يتربّب عليها، وأما الجملة فلم يمسّوها إلّا مسّاً رفيفاً ومن ناحية إعرابها وتأويلها بالمفرد أو عدمه، وهم لو درسوا الجملة بالتفصيل الذي بسطوه في دراسة المفردات لكان للدراسة اللغوية والنحوية من بحوثهم خير كثير.

لقد كان من النحويين من نظر إلى (الكلام) و(الجملة) على أنهما مترادافان، وقد صرّح الزمخشري بذلك في كتابه (المفصل) فقال: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندا إحداهما إلى الأخرى... ويسمى الجملة»^(١).

وعلى ابن يعيش في شرحه للمفصل على كلام الزمخشري فقال إنه يزيد الكلام الذي تتعقد به الفائدة^(٢)، ثم راح يفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب وقال: إن الكلام هو عبارة عن الجمل المفيدة^(٣).

وغير خاف أن جعله الجملة بمعنى الكلام، وكون الكلام عندهم هو المفید، هو الذي دفعه وغيره إلى جعل فعل الشرط وجوابه معاً هما خبر اسم الشرط، لأن المعنى لا يتم إلا بالجواب.

(١) شرح المفصل: ١٨/١ وإلى ذلك أيضاً ذهب د. عباس حسن في (النحو الوافي) ١٥/١.

(٢) شرح المفصل: ٢٠/١.

(٣) شرح المفصل: ٢١/١.

ولكن كثيرين من النحاة لا يرون هذا الرأي، بل يفرقون بين الكلام والجملة، فالكلام هو ما تتم به الفائدة، وقد صرّح بذلك ابن مالك فقال في ألفيته:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم.

يعني بقوله (كلامنا): الكلام عند معاشر النحويين، وإلى ذلك أشار ابن عقيل عند شرحه بيت ابن مالك فقال إن ابن مالك قال (كلامنا) لأن الكلام عند اللغويين هو اسم لكل ما يتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد^(١)، وبذلك يبيّن ابن مالك وابن عقيل الفرق بين مفهوم (الكلام) عند كل من النحويين واللغويين، وأوضحا أن (الكلام) في مصطلح النحويين هو المفيد.

ويؤكّد ذلك ما نقله الزبيدي في تاج العروس (كلم) عن شيخه من أن الكلام يطلق على اللفظ المركب أفاد أم لا مجازاً، على ما صرّح به سيبويه في مواضع من كتابه من أنه لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، وهو مذهب ابن جني».

وأما (الجملة) عند جمهور النحاة فتعتبر صناعي أو مصطلح نحوي لعلاقة إسنادية بين اسمين أو اسم و فعل، تتمّ الفائدة بها أم لم تتمّ، ولذلك فهي أعمّ من الكلام، والكلام أخصّ منها. قال ابن هشام: «الكلام - في اصطلاح النحويين - عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»^(٢)، وفصل ابن هشام ذلك في الجزء الثاني من كتابه (معنى الليب) في باب عقده للجملة عنوانه: شرح الجملة وبيان أن الكلام أخصّ منها لا

(١) شرح ابن عقيل: ١٠/١ و ١١.

(٢) أوضح المسالك: ١١/١.

مرادف لها، قال فيه: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفید ما دلّ على معنى يحسن السکوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله... والمبتداً وخبره، وما كان بمتنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنهم ليسا مترادفين كما يتوهם كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة!».

والصواب أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام^(١).

والجملة - لغة - جماعة الشيء، قال الزبيدي في تاج العروس (جمل): «ومنهأخذ النحويون (الجملة) لمركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى».

وقال أبو البقاء في الكليات: «والجملة أعمّ من الكلام - على الاصطلاح المشهور - والجملة الواقعية خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليس بكلام؛ لأن إسنادها ليس مقصوداً لذاته»^(٢).

ومن عدم التفريق بين معنى (الكلام) عند اللغويين ومعناه عند النحويين يتضح لنا سبب النقد الذي وجهه الدكتور المخزومي - في غير حق - لابن هشام^(٣).

(١) معنى الليبب: ٤٩٠.

(٢) الكليات: ١٥٣/١.

(٣) يخالف د. مهدي المخزومي ابن هشام في مفهوم (الجملة)؛ ويعد جملتي الشرط والجواب جملة واحدة - وهو ما لم يقل به أحد كما رأينا حتى الذين يقولون إن الشرط والجواب معاً هما الخبر - ويقول إن ابن هشام قد شطر جملة الشرط شطرين... وهذا فيما أرى من النظر العقلي المحسن، وكان

وإذا لم يكن ثمة اتفاق على المصطلح كان طبيعياً أن تختلف النتائج، ولا يصح لنا الحكم على آراء النحوين في تعين الخبر - ما دام جملة - ما لم ننظر إليه في ضوء ما ذهبوا إليه من معنى (الجملة).

ومن الواضح - في ضوء ما قررته - أن الجملة قد تكون مفيدة فسماً كلاماً، وقد تكون غير مفيدة فتكون إذ ذاك عبارة عن علاقة إسنادية بين كلمتين، وكل كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى فإذا أفادتا معنى يحسن السكوت عليه كانتا جملة وكلاماً، وإذا لم تفيدا كانتا جملة فحسب.

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المجال أن كثيراً مما يفيد لا تتم فائدته إلا بمتبعه أو بلازمه أو باتصاله بغيره، وإنما نقول: إن قولنا: جاء الذي قرأ الصحيفة، جملة واحدة؟ لأن الفائدة لا تتم عند قولنا (الذي) وهو الفاعل الذي أُسندنا المجيء إليه، ومن من النحوين - حتى الذين جعلوا الكلام مرادفاً للجملة - يعرب مثلنا السابق على أنه جملة

= ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة لا جملتان، فليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها. أما بالنظر اللغوي (!) فجملتنا الشرط جملة واحدة وتغيير لا يقبل الانشطار لأن الجزئين المعقولين فيها إنما يعبران معًا عما يجول في ذهنك» (في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٥٦ و٥٧) وذلك لأن الدكتور المخزومي انطلق من معنى الجملة الذي حدده بقوله: «هي الصورة الصغرى للكلام المفيد» (النحو العربي: ٣١) وعلى هذا فالكلام - عنده - له صورتان: صغرى وكبرى!! على حين أن رأي ابن هشام واضح ومطرد في كل أبواب النحو وأساليب التعبير، وعليه جمهور النحوين. ثم إننا لو جعلنا معنى الجملة - كما يريد - منوطاً بالفائدة لما كان بينها وبين (الكلام) فرق أولاً، ولاحتجنا - ثانياً - إلى مصطلح نحوي آخر نعبر به عن العلاقة الإسنادية التي يعبر النحو عنها بالجملة.

واحدة؟ ومن منهم لا يرى فيه جملتين هما الجملة الابتدائية (جاء الذي)
وجملة الصلة (قرأ الصحفة)؟ .

وقس على هذا كل الجمل التي يكون الاسم الموصول فيها فاعلاً
أو خبراً، وهي جمل لا تتم بها الفائدة إلا إذا أتبعت بجمل أخرى هي
صلاتها، وهم يسمونها جملًا .

وكذلك الأمر في الجملة الواقعية صفة لخبر نكرة في مثل قولنا: أنا
رجل أحب العلم، ونحن قوم نحب الخير. أليس قولنا مؤلفاً من
جملتين؟ وأي فائدة في الجملة الأولى (أنا رجل، ونحن قوم)؟ وإذا
أفادت إحدى هاتين الجملتين معنىًّا ما هو أقرب إلى اللغو منه إلى
الكلام المفيد، فهل هو المعنى المراد؟ وهل يكتمل معنى الخبر إلا
بصفته التي هي الجملة الثانية (أحب العلم) و(نحب الخير)؟ .

في ضوء هذا الفهم لمعنى (الكلام) و(الجملة) ننظر في آراء
النحويين السالفة فنرى:

١ - أن القول الأول - وهو أن جملتي الشرط والجواب معاً هما
الخبر - قول عجيب لأنه يجعل من الجملتين جملة واحدة، وهو مناقض
لما اصطلح جمهورهم عليه من كون الجملة مستندًا ومستندًا إليه، ثم هو
مناقض لأصولهم في أن الجملة ذات المحل يجب أن تكون صالحة
لإحلال المفرد محلّها، وأي مفرد يصلح مكان الشرط وجوابه في وقت
واحد؟ .

إننا إذا قلنا: إن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْرُفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا
حُسْنًا﴾^(١) تقديره: المفترض الحسنة مزيد له فيها، وإن قولنا: من
يجتهد ينجح، تقديره: المجتهد ناجح، - ونحن لا نرى هذا التقدير

(١) الشوري ٤٢/٢٣ .

صحيحاً لأنَّه يلغى معنى الشرط وهو مراد أصلًا - فأي الكلمتين (مزيد وناجع) نابت مناب الجملتين؟ .

ثم إذا كانت جملة جواب الشرط مقتنة بالفاء أو إذا الفجائية، فهم على أنها في محل جزم، فكيف تكون كذلك ثم تكون في الوقت نفسه داخلة مع اختها جملة الشرط في محل الرفع على الخبرية؟ !

ولننظر أخيراً هل بين النحويين من يعد جملتي الشرط والجواب جملة واحدة - كما يرى الدكتور المخزومي - ليستقيم لأصحاب هذا القول حكمهم؟ .

لقد وقف النحويون عند أبسط صورة من صور تركيب الكلمات فأطلقوا عليها لفظ (الجملة)، وعرفوها بأنها تركيب من كلمتين أسندا إحداهما إلى الأخرى.

وحين فصل ابن هشام حديثه عن الجملة في باب خاص أفرد لها، وتناول فيه الجملة الصغرى والجملة الكبرى، وذات الوجه وذات الوجهين، لم يخرج عمّا أصلوه، ولم يخالف ما اصطلاح جمهورهم عليه من معناها، وعدّ الكبرى مؤلفة من جملتين فقال: هي الاسمية التي خبرها جملة، ولم نر أحداً من النحويين يتحدث عن جملة مركبة، بل جعلوا الكلام هو المركب وعادوا به تحليلًا وتبسيطًا إلى جمل بسيطة. ولعل أسلوب الشرط أولى المواقع بحديثهم عن الجملة المركبة من جملتين لو أنها وجدت أو جاء ذكرها على مستتهم، ولكننا نراهم يصرّحون بأنَّ أسلوب الشرط جملتان لا جملة واحدة:

قال سيبويه (- ١٨٠ هـ): «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله»^(١).

(١) الكتاب ٤٣٥/١

وليس يعنينا هنا حديثه عن عامل الجزم ولكن يعنينا أنه عَد الشَّرْط
أو الْجَزَاء كَمَا يُلْقِبُهُ - مَوْلَفًا مِن جُمْلَتَيْنِ هُمَا جُمْلَةُ الْفَعْلِ الَّذِي يَنْجُزُ
بِحَرْفِ الشَّرْطِ، وَجُمْلَةُ الْجَوابِ الَّذِي يَنْجُزُ بِمَا قَبْلَهُ.

وَعَدَدُ ابْنِ السَّرَّاجِ (- ٣١٦ هـ) الْمَوَاضِعُ الَّتِي لَا يَخْلُو مِنْهَا
الْحَرْفُ، وَذَكَرَ مِنْهَا الْحَرْفَ الَّذِي يَدْخُلُ لِيُرْبِطُ جُمْلَةً بِجُمْلَةٍ، ثُمَّ قَالَ
مَفْصِلًا: «وَأَمَّا رِبْطُهُ جُمْلَةً بِجُمْلَةٍ فَنَحُوكُكَ: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقْعُدُ عُمَرُ،
وَكَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ: يَقُومُ زَيْدٌ، يَقْعُدُ عُمَرُ، (فَيَقُومُ زَيْدٌ) لَيْسَ مَتَّصِلًا
بِ(يَقْعُدُ عُمَرُ)، وَلَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، فَلَمَّا دَخَلْتُ (إِنْ) جَعَلْتُ إِحْدَى
الْجُمْلَتَيْنِ شَرْطًا وَالْأُخْرَى جَوَابًا»^(١).

وَبَيْنَ ابْنِ السَّرَّاجِ تَلَازِمُ الْجُمْلَتَيْنِ فَقَالَ: «إِنْ تَأْتِي آتِكَ، وَإِنْ تَقْمِ
أَقْمِ، فَقُولُوكَ (إِنْ تَأْتِي) شَرْطٌ، وَ(آتِكَ) جَوَابٌ، وَلَا بَدَّ لِلشَّرْطِ مِنْ
جَوَابٍ، وَإِلَّا لَمْ يَتِمِ الْكَلَامُ، وَهُوَ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي لَا بَدَّ لَهُ مِنْ
خَبْرٍ»^(٢). فَقَرَرَ بِذَلِكَ أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ جُمْلَةً قَائِمَةً بِذَاتِهَا وَلَكِنَّهَا غَيْرُ
مُفْيِدةٌ إِذَا لَمْ يَتِمْ بِهَا الْكَلَامُ - كَمَا قَالَ - إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا لَا بَدَّ
لِلشَّرْطِ مِنْ جَوَابٍ وَإِلَّا لَمْ يَتِمِ الْكَلَامُ. وَهَذَا تَصْرِيفٌ مِنْ صَاحِبِ
(الْأَصْوَلِ) بِمَا قَدَّمَنَا مِنْ أَنَّ أَسْلُوبَ الشَّرْطِ قَائِمٌ عَلَى جُمْلَتَيْنِ، وَمِنْ أَنَّ
(الْجُمْلَةَ) فِي اصْطِلَاحِهِمْ لَيْسَ مَشْروَطَةً بِالْإِفَادَةِ.

وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَيْضًا شِيخُ فَقَهَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ابْنُ جَنِيِّ (- ٣٩٢ هـ)
فَصَرَّحَ «أَنَّ بَعْضَ الْجَمْلَةِ قَدْ تَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةً ثَانِيَةً احْتِيَاجُ الْمُفْرَدِ إِلَى
الْمُفْرَدِ». وَذَلِكَ فِي الشَّرْطِ وَجَزَائِهِ، وَالْقَسْمِ وَجَوَابِهِ، فَالشَّرْطُ نَحُوكُكَ:
إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عُمَرٌ. وَالْقَسْمُ نَحُوكُكَ: أَقْسَمَ لِيَقُومَنْ زَيْدٌ. فَحَاجَةُ

(١) أَصْوَلُ النَّحُوكُكَ / ٤٣.

(٢) أَصْوَلُ النَّحُوكُكَ / ١٥٨.

الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني ، نحو: زيد أخوك ، وقام أبوك^(١).

وهكذا يتضح مما سبق أن الذين جعلوا الشرط والجواب معاً هما الخبر خالفوا ما اصطلح عليه جلة النحوين وجمهورهم من معنى (الجملة) ، وجاؤوا بما لا نظير له في النحو ، وهم لم يذهبوا هذا المذهب إلا لأن الشرط وحده لا يُتَمَّ المعنى ، فشدّوا إليه جوابه ، وجعلوا الجميع خبراً مع أن كلاً من الشرط والجواب جملة مستقلة قائمة بنفسها . ولو لا أدلة الشرط لما تربّت إحداهما على الأخرى ، ولما كانتا متلازمتين ، وهما متلازمتان معنى وليس ما يمنع أن يكون لكل منهما محل من الإعراب . وتلازمهما كتلازم المبتدأ والخبر ، وكتلازم الاسم الموصول وصلته ، وهو تلازم معنوي لا يقتضي التلازم في الإعراب . ودخول أدلة الشرط لا يفك العلاقة الإسنادية بين المركبين في الجملة الواحدة ، وإنما يجعل بين الجملتين أو الوحدتين علاقة تلازم معنوي ، أي أن أدلة الشرط تدخل لتدلّ على أن معنى الجواب - وهو معنى مستقلّ أصلاً بنفسه - لا يتحقق إلا إذا تحقق معنى آخر مستقل بنفسه أيضاً في الأصل وهو معنى الشرط .

وحسينا أن الرزمخشي نفسه ، وهو الذي جعل الكلام مرادفاً للجملة كما سلف القول^(٢) ، والكلام عنده هو المفيد ، جعل للشرط جملتين كسائر النحوة فقال: «ومن أصناف الحروف حرفاً الشرط وهمما (إن) و (لو) يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاء»^(٣) .

(١) الخصائص: ١٧٨/٣.

(٢) انظر ما سبق في ص: ٤٩.

(٣) شرح المفصل: ١٥٥/٨.

ولنا أخيراً أن نسأل القائلين إن الشرط وجوابه معاً هما الخبر - والزمخشي منهم -: ما دام الشرط وجوابه جملتين فكيف تؤولان بمفرد واحد؟ وإذا أولاًنا هما بمفردين فلا بد أن يكون لكل منهما محل من الإعراب، فكيف تكون الجملتان المؤولتان بهما في محل واحد من الإعراب؟ .

٢ - وأما القول الثاني، وهو أن جملة الجواب وحدها هي الخبر، فلنا عليه ماخذ:

أولها: أن حجة القائلين به هي أن الجواب هو الذي يتم المعنى، وهم منطلقون من أن (الجملة) وحدة لغوية أو تركيب مفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ولما كان جواب الشرط هو الذي يتم معناه كان هو الخبر. وقد رأينا أن اصطلاح النحوين على غير ذلك، وأنهم فرقوا بين (الكلام) و(الجملة) فجعلوا الكلام هو المفيد وليس الجملة، مضى على ذلك متقدموهم وجمهورهم، وبات (الكلام) عندهم مصطلحاً تداولوه بهذا المعنى حتى تميزوا به من اللغويين كما نصّت الألفية^(١). ورأينا هذا الأصل معروفاً عندهم وشائعاً في أمثلة كثيرة معروفة كجمل الصلات والصفات والقسم، وكذلك جملة الشرط التي تحتاج - من حيث المعنى - إلى جملة الجواب احتياج الاسم الموصول إلى صلته، واحتياج الموصوف إلى صفتة، واحتياج القسم إلى جوابه؛ لأن الشرط مثلها من الأساليب اللغوية القائمة على التلازم بين شيئين.

وإن الجملة قد تتم - تركيباً - بركتيبيها ولما يتم معناها، لاحتياج أحد ركتيبيها إلى ما يكمل معناه. ولا أظن أحداً من القائلين بهذا الرأي يعرب الاسم الموصول وصلته جميعاً خبراً في مثل قوله: «هذا الذي تعرف

(١) انظر ما سبق في ص: ٥٠.

البطحاء وطأته» وإنما هم جمِيعاً على أن (الذي) وحدها هي الخبر! ولو سألناهم عن تمام المعنى لقالوا: إن الموصول يحتاج إلى صلته، وبها يكتمل المعنى، وبمثل قولهم في الموصول وصلته نقول في الشرط وجوابه؛ وكما يتوقف تمام المعنى على ذكر الصلة كذلك يتوقف تمام المعنى في أسلوب الشرط على ما يلزم عن الشرط وهو الجواب. وقد أشار إلى هذا ابن بابشاد (-٤٦٩هـ) فقال: «والجملة الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب»^(١). وهم مما يسمون ما يحتاج إلى غيره ناقصاً، لذلك قالوا عن (ما) الموصولة إنها ناقصة لاحتياجها إلى الصلة، وقالوا عن (ما) النكرة الموصوفة المجردة عن معنى الحرف إنها ناقصة لاحتياجها إلى الصفة^(٢).

وثانيها: أنهم يحتملُون إلى المعنى - إذ هو الحكم في كل خلاف كما قال أستاذنا الأفغاني - ونحن نأخذ أخذهم ونقول قولهم، ولكننا نخالفهم فيما وصلوا إليه من أن المعنى ينصر كون الجواب خبراً لاسم الشرط، لأننا نخالفهم في التقدير الذي قدرُوه، فقد قالوا: «إنا إذا حولنا صيغة الجملة الشرطية (من يسافر يتبهج) إلى جملة اسمية قلنا: (المسافر مبتهج) وما اسم الشرط هنا إلا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظاً لا معنى»^(٣).

والحق أن تحويل الصيغة الشرطية (من يسافر يتبهج) إلى جملة اسمية ليس هو (المسافر مبتهج) لأن هذا التقدير قد ألغى معنى الشرط، وهو الذي بني عليه الكلام أصلاً، والشرط في هذه الصيغة معنى لا يجوز إغفاله، ولو أغفلناه - كما قدرُوا - لتساوى قولنا (من يسافر

(١) المقدمة المحسبة: ٢٥٢/١.

(٢) انظر معنى الليب: ٣٩٠ و ٣٩١.

(٣) انظر ما سبق في ص ٤٨.

يتهج) بالجزم على الشرط وقولنا (من يسافر يتهج) بالرفع على أن (من) اسم موصول ، وفي هذا إخلال بالمعنى الذي قبلنا بحكمه .

ولو التزمنا الدقة في التقدير لقلنا: (من يسافر يتهج) تقديره: (المسافر إن يسافر يتهج) لنبقى محافظين على معنى الشرط ، وقد لاحظ الصبان ذلك في حاشيته على الأشموني فقال: «إن قولك: من يقْمُ، لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة: كل من الناس يقوم»^(١). ولكنه - كما نرى - لا يجوز أن يخلو عنه لأن المعنى معقود عليه ، واستعمال الصبان لـ (لو) يفتح باب الإخلال بالمعنى .

وإذا كان التقدير الذي قدّروه صحيحاً، فما الفرق بين (من) الشرطية و (من) الموصولة^(٢)؟ .

وإذا كان اسم الشرط هو الاسم الموصول أضيف إليه معنى الشرط فهل يفك صلته بفعله لفظاً لا معنى بحيث يصبح الشرط و فعله جزءاً واحداً كالمسنن ويصبح جوابه كالصلة بالإضافة إلى الموصول؟ .

إن الشرط يحتاج إلى (الصلتين) جميعاً، فعله وجوابه ، وهو متصل بهما لفظاً لأنه مسلط عليهما وجازم لهما ، وهو رابطة ما بينهما من حيث المعنى ، إذ لولاه لما كانت بينهما علاقة الشرطية أو علاقة الملزم باللازم أو علاقة المعلول بالعلة ، ولكن كل جملة من فعله وجوابه جملة مستقلة قائمة بذاتها ، لأن الشرط يدخل على جملتين فيعلق حصول الثانية على حصول الأولى . والذين قالوا: إن قولنا: من يقم أقم معه ، بمنزلة قولنا: كل الناس يقوم ، إنما أهدروا معنى الشرط ، وهو المراد من الكلام أصلاً ، لذلك كان تقدير ابن هشام أدق حين قال: «من

(١) انظر ما سبق في ص: ٤٥ .

(٢) انظر: النحو الوفي ، حاشية: ٤ / ٣٩٦ .

يقم أقム معه، بمترلة: كل من الناس إن يقم أقمن معه^(١). لأنه حافظ بهذا التقدير الدقيق على معنى الشرط، وهو الذي عقد الصلة بين جملتين كانتا قبل دخوله مستقلتين لكل منها تركيبيها الإسنادي فلما دخل أوجد التلازم^(٢) بينهما وعلق إدحاهما على الأخرى، الأمر الذي يوضح أن الصلة بين جملة الشرط وجملة الجواب صلة تعليق أو صلة تابع بمتبوع وليس صلة مبتدأ بخبر. وتوضيحاً لذلك نقول:

لو كانت عندنا جملتان اسميتان أو فعليتان نحو: أبو بكر قائل، وأبو بكر صادق، أو: قال أبو بكر، وصدق أبو بكر، ثم أدخلنا عليهما الشرط فقلنا: إن كان أبو بكر قائلاً فهو صادق، أو: إن قال أبو بكر صدق، فهل يعني إدخال الشرط تغيير العلاقات الإسنادية في كل من الجملتين، وجعل إدحاهما بتمامها أحد الركينين الإسناديين للجملة الأخرى؟ أي هل معنى إدخال الشرط أننا جعلنا الثانية خبراً للأولى؟! أليس كل من الجملتين قائمة بركنيها الإسناديين في كل من الصيغتين، وكل ما فعله الشرط هو أنه علق وقوع الثانية على وقوع الأولى؟.

فإن قيل: إن أداء الشرط في المثالين السابقين حرافية، وموضع خلافنا في الاسمية، قلنا: إن معنى الشرط واحد في الأداتين الحرافية والاسمية، والفرق بينهما أننا نبني الكلام على الاسمية للدلالة على العاقل أو غيره، ولما كانت الأداة اسمية وكانت لها الصداررة قدّمناها، فقولنا: العاقل يجتهد، يساوي قوله: من يجتهد، والعاقل ينجح، يساوي قوله: من ينجح، ولما كان الشرط مبنياً معناه

(١) انظر قول ابن هشام مفصلاً فيما سبق. ص: ٤٤.

(٢) نلحّ على معنى التلازم بين ركني الشرط لأننا لاحظنا أن كثيراً من الدراسات الحديثة تغفله وتقتصر في الشرط على معنى صلة السبب بالسبب. انظر مثلاً مبحث (جملة الشرط) في ص ٥٦ من كتاب (النحو العربي، نقد وتجسيم) وقارن بما جاء في الحاشية ٦ ص ٣٩٥ ج ٤ من (النحو الوافي).

على تلازم جملتين قلنا: من يجتهد ينجح، واستغنينا عن الفاعل الظاهر للفعل الثاني بضميره العائد على الاسم الأول، فارتبطت الجملتان إداهما بالأخرى لفظاً وتلازمتا معنى - وتلك هي وظيفة الشرط - ولكن لم تتغير العلاقات الإسنادية في كل من الجملتين، ولم تصبح الثانية خبراً للأولى.

ويتضح من هذا أن جملة الشرط وحدها هي الخبر للمبتدأ الذي هو اسم الشرط، وقد كانت خبراً قبل دخول الشرط للاسم الذي كان قبله غير مضمّن معنى الشرط، وكون (من) مضمنة معنى الشرط لا يلغى خبرية ما بعدها، كما لم يلغ الاستفهام الذي ضمّناه لـ (من) خبرية الجملة التي بعدها له، فقولنا: زيد قام، يساوي قولنا: من قام؟ في كون جملة (قام) خبراً لما قبلها. ودخول الأدوات - الحروف أو الأسماء المضمنة معاني الحروف - لا يخلُّ بتركيب الجمل، ولا يجعل من الجملتين جملة واحدة لما في ذلك من خروج عما أصله النحوة ومخالفة لما اصطلح عليه جمهورهم من معنى (الجملة). ودخول الشرط على الجملتين لا يخلخل العلاقة الإسنادية في كل منهما بل يبيّنها ولكنه يجعل حصول الثانية - من حيث المعنى - متوقعاً على حصول الأولى، لأنّ أسلوب الشرط أصلاً يقتضي ذكر جملة ثانية تتم معناه، كما أنّ الاسم الموصول الواقع فاعلاً أو خبراً لا يكتمل المعنى به لأنّه يقتضي ما يحتاج إليه من الصلة، والصلة في اتفاق الجميع ليست جزءاً من الاسم الموصول من حيث الإعراب، ولكنها لازمة له من حيث المعنى .

وثالثها: أنهم متفقون على أن جملة جواب الشرط الجازم إذا كانت مقتربة بالفاء أو إذا الفجائية فهي في محل جزم، فكيف يصح جعل الجملة الواحدة في محلين مختلفين من الإعراب في وقت

واحد؟ ! وكيف نقول في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حَدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(١)؟ . إذا جعلنا جملة الجواب في محل جزم - كما هو متفق عليه في عمل الشرط - فقد ألغينا الرفع، وإذا جعلناها في محل رفع - كما يقولون - فقد ألغينا الجزم، وإذا جعلناها في الم محلين فقد وقعنا في التناقض والاضطراب، وهو اضطراب مشابه لما وقع فيه بعض القائلين بالرأي الأول - وهو أن جملتي الشرط والجواب هما الخبر - لتصادم عاملي الجزم والرفع في جملة الجواب عند كلا الفريقين^(٢) .

. ٢٢٩ / ٢ البقرة (١)

(٢) انظر مثلاً كيف اضطرب موقف الشيخ محمد معن الدين عبد الحميد - رحمه الله - في إعرابه شواهد «أوضح المسالك» :

فلقد صرّح باختياره المذهب القائل إن جملتي الشرط والجواب معاً هما الخبر، كما سبق القول في ص ٤٧ ، وكما في إعرابه الشاهد رقم ٥١٢ وهو: من يأتها لا يضريرها، حيث قال: «وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على ما هو اختيارنا». وكذلك في إعرابه الشاهد رقم ٥١٤ وهو:

ومن لا ينزل ينقاد للغَيِّ والصَّبَا سُلْفِيَّ على طول السَّلَامَةِ نَادِمَا حيث قال: «وجملة المضارع المبني للمجهول ومفعوليه في محل جزم جواب الشرط، وجملتنا الشرط والجواب في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو اسم الشرط». فأعطى لجملة الجواب محلين مختلفين من الإعراب في وقت واحد.

وقال في إعرابه الشاهد رقم ٥٦ وهو: مَنْ يُعَذِّبُ بِالْحَمْدِ لَمْ يُنْطِقْ بِمَا سَقَفَ: «ينطق: فعل مضارع مجزوم بـ لم وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط» ! . وسكت عن الخبر، وكذلك قال في إعرابه الشاهد رقم ١٤٠ وهو:

ومن يَكُنْ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأَمَّهُ فَإِنْ لَنَا الْأُمُّ الْكَرِيمَةُ وَالْأَبُّ «وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط». ولم يأت بخبر المبتدأ. وقال في إعرابه الشاهد رقم ٥١٣ وهو: من يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا: «وجملة المبتدأ وخبره (الله يشكرها) في محل جزم جواب الشرط». ولم يذكر الخبر.

وأما في الشاهد رقم ١٤٢ وهو:

٣ - وأما الرأي الأخير، وهو كون جملة الشرط وحدتها هي الخبر، فهو ما نؤيده ونذهب فيه مذهب الجمهور، ونرى أن جمهور النحاة لم يصطلحوا عليه، وأن ابن هشام لم يشرحه غير ما مرّة، إلا لأنه المذهب المطرد والمنهج الأسد.

أولاً: لأن جملة الشرط الجازم - إذا كان مبتدأ - لا محل لها في أي موضع من الموضعين، وكيفما تقلبت بها الحال، إلا في هذا الموضع الذي تكون فيه في محل رفع خبراً للمبتدأ، فلا تنازع عليها بين عاملين الجزم والرفع شأن جملة الجواب، وإنما هي في حالة واحدة من ثلاث حالات مطردة:

الأولى: أنها ليست بذات محل إذا كانت أداة الشرط حرفاً.

الثانية: أنها في محل جرّ بالإضافة إذا كان اسم الشرط ظرفاً.

الثالثة: أنها في محل رفع على الخبرية إذا كان اسم الشرط مبتدأ.

والاطراد وتجنب الشذوذ أولى بالاتباع.

ثانياً: لأن الجملة تبقى في إطار ما اصطلح جمهورهم عليه من كونها مركبة من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فلا نضطر إلى مخالفتهم بابتداع جملة جديدة مركبة من جملتين تركيباً ليس شأنه شأن الجملة الكبرى، لأنهما في الأصل جملتان مستقلتان لكل منهما علاقة

فمن يك أنسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
فقد أعراب الفاء الواقعة في جواب الشرط، وترك إعراب الجملة والخبر ولم يثبت
لها جزماً ولا رفعاً. ونحن - وإن كنا لا ندفع أن يكون تركه لما ترك من باب الاكتفاء
بما ذكره وقياساً عليه - مع أنه أعراب ما تكرر حتى من الأفعال - نرى في ذلك اضطراباً
في الإعراب لترددہ بين الجزم تارة والرفع تارة والإهمال أخرى.

إسنادية بين ركنيها، ولو حجبنا الشرط الداخلي عليهما لعادتا قائمتين بلا إخلال.

ثالثاً: لأن اسم الشرط و فعله يكونان جملة تامة للإسناد، ولكنها ليست تامة المعنى المقصود بها بعد دخول الشرط، وقد كانت تامة قبله، وذلك لأن وظيفة الشرط أصلأً أن يجعلها متبوعة بجملة ثانية تكمل معناها، بل إن معناها الذي كانت مستقلة به قبل دخول الشرط أصبح كله سبباً أو علة لحصول معنى جملة ثانية مستقلة بمعناها، فتلازم المعنيان بالشرط بعد أن كانوا مستقلين قبله.

وفي ضوء ما فسّره ابن هشام من معنى (الكلام) و(الجملة)، وكون الكلام هو المفید بخلافها لأنها مصطلح أطلق نحوياً على تركيب من كلمتين بينهما علاقة إسناد، فليس لنا أن نلقي خبراً من جملة لنجعله مسندًا إلى مبتدأ من جملة أخرى متتجاوزين العلاقات الإسنادية في كل من الجملتين بحججة المعنى، والمعنى نفسه غير مشروط في (الجملة) كمارأينا في اصطلاحهم.

إن (الشرط) بدخوله على جملة ما يجعلها ناقصة المعنى حتى تستكمل متبعاتها كما في الأساليب المعروفة في الاسم الموصول، الذي لا يتم معناه إلا بصلته، وكما في القسم الذي لا يتم معناه إلا بجوابه، وكذلك أسلوب الشرط، وهي كلها أساليب (كلامية) وليس (جملية)، وإذا لم يكتمل الكلام فأئن تكون الفائدة؟.

وقد أشار العكبري (- ٦١٦ هـ) في شرحه لإيضاح الفارسي إلى تلازم جملتي الشرط والجواب فقال: «وينزل الشرط مع الجزاء بمنزلة العلة مع المعلول»^(١). وقال ثانية: «إن حرف الشرط يوجب حاجة

(١) شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري: ٢٢٢ / ب وهو مخطوط يقوم بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه السيد يحيى مير علم، وقد نفضل بإطلاقنا عليه.

الجملة الأولى إلى جملة أخرى لأجل التعليق بحيث لو اقتصرت على إحداها لم يكن كلاماً، ولو لا (إن) لكان الجملة الواحدة كلاماً^(١). قوله: لأجل التعليق، هو ما وضّحه ابن هشام في «المباحث المرضية» حين قال: «الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب»^(٢)، وعزا الظن بأن الخبر هو الجواب إلى التوهم وقال: «جواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية»^(٣).

٤ - النتائج:

ونخلص مما سبق من عرض ومناقشة إلى النتائج الآتية:

١- إن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فجملة الشرط وحدتها هي الخبر. وبذلك يبقى للقاعدة اطرادها، وللمنهج سداده، ولاصطلاح (الجملة) معناه ووضوحه. وليس في شيء من ذلك كله خروج عما أصله جمهور النحاة، بل هو توضيح لما أرادوه وذهبوا إليه.

وهو حكم لو استطعنا أن نصل في الجزئيات الخلافية في نحونا إلى مثله لجنبنا الكتب النحوية الحديثة - وخاصة المدرسية - التعرّض لكثير من الخلافات النحوية التي ما زالت كتبنا تذكر فيها أكثر من رأي، والتي ما زال كل مؤلف يأخذ فيها برأي، ولأبقينا ذلك كله للمختصين بدراسة النحو ومسائله الخلافية.

٢- إن في العربية أساليب لا يتم الكلام - وهو المفيد - فيها بمجرد قيام علاقة الإسناد بين كلمتين، لأن العلاقة الإسنادية تتم

(١) شرح الإيضاح لأبي القاء العكברי: ٢٢٢ / ب.

(٢) و(٣) انظر كلام ابن هشام مفصلاً في ص: ٣٥ وما بعدها.

(الجملة) التي قد تكون مفيدة أو ناقصة المعنى لحاجتها إلى غيرها وذلك كما في تراكيب الموصول وصلته، والقسم وجوابه، والشرط وجوابه.

٣ - إن للشرط في العربية وظيفتين: أولاًهما معنوية، وهي إضافة معنى الشرط إلى الجملة الخبرية^(١)، وثانيهما وظيفة أسلوبية أو تركيبية، وهي جعل الجملة الثانية معلقة بالجملة الأولى تعليق المسبب بالسبب، أو المعلوم بالعلة، أو الملزوم باللازم.

(١) الخبرية هنا هي المقابلة للإنشائية.

المصادر

- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، بغداد ١٩٦٦.
- الأزهية في علم الحروف، الهروي، ت. عبد المعين الملوي، دمشق ١٩٧١.
- أساس البلاغة، الزمخشري، مصر ١٨٨٢.
- الأشباه والظواهر، السيوطي، ط. ٢ حيدر آباد ١٣٦٠.
- الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني، مصر ١٣٥٨ / ١٩٣٩.
- أصول النحو، ابن السراج، ت. د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، ت. رشيد العبيدي، بيروت ١٩٧٠. وت. د. علي فوده نيل، الرياض ١٩٨١.
- الأعلام، الزركلي، مصر ١٩٥٤ - ١٩٥٩.
- إناء الرواة على أنباء النحاة، القفطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٠ - ١٩٧٣.
- الإنراف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ليدن ١٩١٣.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت. محمد محى الدين عيد الحميد، ط. ٥ بيروت ١٩٦٦.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت ١٩٨٥.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ط. ١ مصر ١٣٢٦.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصر ١٩٣١.
- تسهيل الفوائد، ابن مالك، ت. د. محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧.
- تهذيب تاريخ ابن عساكر، عبد القادر بدران، دمشق ١٣٢٩ - ١٣٥١.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاياني، ط. ٧ بيروت ١٩٥٧.
- الجامع الصغير، ابن هشام، ت. محمد شريف سعيد الزبيق، دمشق ١٩٦٨.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مصر ١٩٦٧.
- الجمل، الزجاجي، ت. د. علي توفيق الحمد، عمان ١٩٨٤.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، مصر ١٣٤٢.
- حاشية الصبان على الأشموني، مصر ١٢٧٣.
- خزانة الأدب، البغدادي، مصر ١٢٩٩.
- الخصائص، ابن جني، ت. محمد علي النجار، مصر ١٩٥٢ - ١٩٥٦.
- الدرر الكامنة، العسقلاني، حيدر آباد ١٣٤٨.
- ديوان العباس بن مرداس، ت. د. يحيى الجبوري، بغداد ١٩٦٨.
- سلك الدرر، المرادي، مصر ١٣٠١.
- سنن الترمذى، ت. عزة عبيد الدعايس، حمص ١٣٨٨ / ١٩٦٩.
- سنن الدارقطنى، ت. عبد الله هاشم يمانى المدنى، القاهرة ١٣٨٦ / ١٩٦٦.
- سنن أبي داود، ت. عزة عبيد الدعايس، حمص ١٣٨٨ / ١٩٦٩.
- سنن ابن ماجه، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت ١٣٩٥ / ١٩٧٥.
- شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، مصر ١٣٥٠ - ١٣٥١.
- شرح الإيضاح. العكبري (مخطوط).
- شرح ابن عقيل، ت. محمد محى الدين عبد الحميد.
- شرح الجمل، ابن هشام، ت. د. علي محسن عيسى مال الله، بيروت ١٩٨٦.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، ت. محمد محى الدين عبد الحميد.

- ط. ٦ مصر ١٩٥٣. وت. عبد الغني الدقر، دمشق.
- شرح قطر الندى، ابن هشام، ت. محمد محي الدين عبد الحميد.
 - شرح اللمحۃ البدریۃ، ابن هشام، ت. د. هادي نهر، بغداد ١٩٧٧.
 - شرح المفصل، ابن يعيش، مصر.
 - الشعر والشعراء، ابن قتيبة، ت. مصطفى السقا، مصر ١٩٣٢.
 - الصحاح، الجوھري، ت. أحمد عبد الغفور العطار، مصر ١٣٧٧.
 - طبقات الشافعية، السبکي، مصر ١٣٢٤.
 - غنية الأريب عن شروح مغني البيب، الأنطاكي، ت. نبيل محمد أبو عمشة، رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق.
 - الفهرست، ابن النديم، مصر.
 - فهرس مخطوطات الظاهريۃ (النحو)، وضع أسماء الحمصي، دمشق ١٩٧٣.
 - فهرس دار الكتب المصرية، مصر ١٩٢٦.
 - في النحو العربي، نقد وتجزیه، د. مهدي المخزومي، بيروت ١٩٦٤.
 - الكتاب، سیبویہ، مصر ١٣١٨.
 - كشف الظنون، حاجی خلیفة، ١٣١٠ - ١٣١١.
 - الكلیات، الكفوی، ت. د. عدنان دروش ومحمد المصري، دمشق ١٩٨٢ - ١٩٨١.
 - مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض، مجلد ٢ سنة ٢، الرياض /١٣٩٢ - ١٩٧٢.
 - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٤٠، دمشق ١٩٦٥.
 - المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، مصر ١٩٦٨.
 - المدرسة النحوية في مصر والشام، د. عبد العال سالم مكرم، بيروت ١٩٨٠.
 - مذکرات في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، ط. ٣ جامعة دمشق.

- المسائل السفرية، ابن هشام. ت. د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، مصورة دار الكتاب العربي. بيروت.
- المسند، الإمام أحمد بن حنبل، بيروت ١٣٩٨ / ١٩٧٨.
- مشكل الآثار، الطحاوي، مصورة دار صادر - بيروت.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس، مصر ١٩٢٨.
- مغني اللبيب عن كتب الأعريب، ابن هشام، ت. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني ط. ٥ بيروت ١٩٧٩.
- المقدمة المحسبة، ابن بابشاد، ت. د. خالد عبد الكريم، الكويت ١٩٧٦.
- النحو الوفي، عباس حسن، ط. ٣ مصر ١٩٦٦ - ١٩٦٨.
- نهاية الأرب، النويري، دار الكتب المصرية.
- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محى الدين عبد الحميد، ط. ٥ بيروت ١٩٦٦.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت ١٩٨٢.
- همع الهوامع، السيوطي، ط. ١ مصر ١٣٢٧.
- وفيات الأعيان، ابن خلkan، مصر ١٢٩٩.



مَرْدُ الْمَوْضُوعَات

٥	المقدمة
٧	ابن هشام وأثاره المطبوعة
٢١	من مصادر ترجمة ابن هشام
٢٣	نسخة «المباحث المرضية»
٢٧	صورة الصفحة الأولى
٢٨	صورة الصفحة الثانية
٢٩	صورة الصفحة الثالثة
٣٠	صورة الصفحة الأخيرة
٣١	المباحث المرضية
٣٣	المسألة الأولى : (الفرق بين إن ومن الشرطيتين)
٣٥	المسألة الثانية : (خبر اسم الشرط)
٣٧	المسألة الثالثة : (عموم ضمير الفاعل والمفعول)
٤١	الملحق (خبر اسم الشرط)
٤٣	القضية
٤٣	العرض
٤٣	رأي الهروي
٤٣	رأي ابن يعيش

رأي ابن هشام	٤٣
رأي السيوطي	٤٥
رأي الصبّان	٤٥
رأي الخضري	٤٦
رأي الغلايسي	٤٦
رأي محمد محيي الدين عبد الحميد	٤٧
رأي عباس حسن	٤٧
رأي سعيد الأفغاني	٤٨
خلاصة ومناقشة	٤٨
مناقشة الرأي الأول	٥٣
مناقشة الرأي الثاني	٥٧
مناقشة الرأي الأخير	٦٣
النتائج	٦٥
المصادر	٦٧

آثارُ المَحْقِّق^(*)

التحقيق:

- ١ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي، القاهرة ١٩٥٩، بيروت ١٩٧٣ - ١٩٨٢.
- ٢ - مغني اللبيب لابن هشام، (بمشاركة محمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني)، دمشق ١٩٦٥، بيروت ١٩٧٩ - ١٩٧٩.
- ٣ - كتاب اللامات للزجاجي، دمشق ١٩٧٩ - ١٩٨٥.

التأليف:

- ١ - الزجاجي، حياته وأثاره ومذهبة النحوية، دمشق ١٩٦٠ - ١٩٨٤.
 - ٢ - الرماني النحوية في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دمشق ١٩٦٣، بيروت ١٩٧٤.
 - ٣ - النحو العربي، (بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية)، دمشق ١٩٦٥، بيروت ١٩٧١ - ١٩٨١.
 - ٤ - النصوص اللغوية، (نصوص مختارة من كتابي الخصائص والمزهر)، بيروت ١٩٦٧، دمشق ١٩٨١.
 - ٥ - الموجز في تاريخ البلاغة، بيروت ١٩٦٨، دمشق ١٩٧٩.
 - ٦ - مجتمع الهمذاني، (بحث يحلل المقامات ويستشف صورة المجتمع الذي أنشئت فيه)، دمشق ١٩٧٠ - ١٩٨١.
 - ٧ - نحو وعي لغوي، دمشق ١٩٧٠، بيروت ١٩٧٩ - ١٩٨٥.
 - ٨ - اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي، بيروت ١٩٧٣ - ١٩٨١.
-
- (*) حيث ذكر تاريخان فالاول للطبعة الأولى والثاني للطبعة الأخيرة.

منشورات ولابن لير

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، أشرف على تحقيقه وخرج أحديه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، حقه وعلق عليه الأستاذ محمود الأرناؤوط، صدر المجلد الأول منه، والمجلدان الثاني والثالث تحت الطبع، والمجلد الرابع قيد التحقيق.
- الأمصار ذوات الآثار، للذهبي، أشرف على تحقيقه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، حقه وعلق عليه الأستاذ محمود الأرناؤوط.
- مختصر شعب الإيمان، للقرزوني، تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- كتاب الشكر لله عز وجل، لابن أبي الدنيا، حقه وعلق عليه الأستاذ ياسين محمد السوّاس، راجعه وخرج أحديه وقدم له الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، للأزهرى، صححه وعلق عليه الأستاذ محى الدين مستو، قرأه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- وصايا العلماء عند حضور الموت، للرباعي، حقه وصنع فهارسه الأستاذ صلاح محمد الخيمي، راجعه وخرج أحديه وعلق عليه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- مختصر المحاسن المجتمعة في الخلفاء الأربع، للصفوري، اختصره وحققه الأستاذ محمد خير المقداد، راجعه وقدم له وعلق عليه الأستاذ محمود الأرناؤوط.

* * *